الأمم المتحدة

A/58/PV.65

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٦٥**
الاثنين، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/58/35)

تقرير الأمين العام (A/58/416)

مشاريع قرارات (A/58/L.23، A/58/L.24، A/58/L.25، و A/58/L.26/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد بابا لويس فال، بصفته رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي سيقدم مشاريع القرارات من A/58/L.23 إلى A/58/L.26/Rev.1 أثناء إدلائه ببيانه.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): اليوم هو اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يُحتفى به في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كما أعلنته الجمعية العامة. وقد جرت العادة على أن تنظر الجمعية العامة في البند المعنون ''قضية فلسطين'' في نفس اليوم الذي يجري فيه الاحتفال بهذا اليوم.

وقد أدلى رئيس الجمعية العامة، والأمين العام، ورئيس مجلس الأمن، وعدد آخر من كبار المسؤولين، بخطابات في الاجتماع الرسمي الذي عقد صباح هذا اليوم، وحضره بعض الزملاء وممثلين عن بعض البعثات القائمة هنا في نيويورك.

وبصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أشكركم جميعا على مظاهر التأييد التي تبدونها كل عام، وعلى الاهتمام النشط والمشاركة الفعالة في الجهود الدؤوبة للبحث عن تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

وقبل أن أعرض عليكم مشاريع القرارات الأربعة التي وافقت عليها لجنتنا في الشهر الماضي، أود الآن أن أشير بإيجاز إلى الوضع في الميدان وإلى التطورات الناشئة عنه على الساحة السياسية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-63448 (A)

استمر، خلال الشهور القليلة الماضية، التوتر الشديد في الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. و لم يحدث أي تقدم ملموس يذكر في تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلك طيلة سنوات ومع الكثير من الصبر في محاولة إنهاء الصراع وتحقيق السلام بين الجانبين، ورغم الاتفاقات المختلفة التي تم التوصل إليها، فقد أصرت السلطة القائمة بالاحتلال على مواصلة أعمالها غير القانونية في الأراضي المحتلة. وما زال الفلسطينيون يعانون في ظل السياسات الإسرائيلية المتمثلة في إغلاق الطرق وحظر التجوال، وهي تمثل شكلا غير جائز من العقوبة الجماعية التي تمس مصادر معيشتهم وتعوق وصولهم إلى أماكن عملهم، ومدارسهم وأسرهم.

وقد قام الجيش الإسرائيلي في أحيان كثيرة باجتياح المدن الفلسطينية، مخلفا وراءه الموت، والوحشة، والخراب. ومنع العاملون في الشؤون الإنسانية من تقديم الخدمات الضرورية إلى الفلسطينيين المحتاجين، وخاصة في مخيمات اللاجئين. وبينما تعترف اللجنة وتكرر التأكيد بقوة على حق إسرائيل المشروع في الأمن، إلا أنها، تدين بشدة، مع ذلك، سياسة إسرائيل وممارستها لعمليات القتل من دون محاكمة، والتي لا يجيزها القانون الإنساني الدولي. وبالمثل فإن اللجنة تدين بنفس الدرجة من الشدة جميع الهجمات الإرهابية، أيا كان مصدرها، ضد المدنيين في إسرائيل، حيث أن هذه الأعمال لا مبرر لها أخلاقيا أو قانونيا، وتنذر بتعطيل أي تقدم في الجهود المبذولة للتوصل إلى المصالحة والسلام بين الطرفين.

وفي مواجهة هذه الحالة، التي وصلت إلى مثل هذه الدرجة من الخطورة، وتأثر بها المجتمع الدولي تأثرا شديدا، استؤنفت الدورة الاستثنائية العاشرة في مناسبتين خلال الشهور الثلاثة الماضية. ففي ٢٥ أيلول/سبتمبر، اعتمدت الجمعية العامة القرار د إ ط – ١٠/١٢، طالبة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال بأن تمتنع عن أي عمل من أعمال الترحيل، وأن تكف عن أي تهديد لسلامة الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية، وبأن ترفع فورا الحصار غير القانوني المفروض على الرئيس عرفات. وطلبت الجمعية العامة في قرارها د إ ط – ١٠/١٣، المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أن توقف إسرائيل تشييد الجدار العازل في الأراضي المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وما حولها، وهدم ذلك الجدار، الذي ينحرف عن خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ويتعارض تعارضا واضحا مع أحكام القانون الدولي ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم بصفة دورية تقريرا عن الامتثال لذلك القرار، على أن يركز التقرير الأول على الجدار العازل. إن تشييد الجدار يستبق نتائج المفاوضات التي ستجرى في المستقبل حول الوضع النهائي، ويجعل إقامة دولة فلسطينية متماسكة أمرا يكاد يكون مستحيلا. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الأعمال تزيد من مشاعر الغضب والذل بين الفلسطينيين، وتثير المزيد من أعمال العنف.

وانطلاقاً من رغبة إسرائيليين وفلسطينيين بارزين من المجتمع المدني في تجنب الأسوأ وفي تخليص مفاوضات السلام من حلقة العنف المفرغة، أقاموا اتصالات فيما بينهم ليستكشفوا معاً مسارات أخرى يمكن أن تضع نهاية لهذا المأزق. وينظر إلى هذه المبادرات، التي رحب بها المجتمع الدولي بأسره، على أنها متمشية مع خارطة الطريق وتسعى لإنعاشها. وفي حين أن تلك المبادرات لا يمكن أن تحل محل المفاوضات الرسمية، فإنها، بما فيها اتفاقات جنيف، تستحق الثناء والتشجيع. ونهنئ الأطراف التي شاركت في هذا المسعى النبيل والشجاع على جهودها، تحت القيادة المستنيرة لبلدان صديقة مثل سويسرا.

وقد ظهرت تطورات إيجابية أخرى تشير إلى إمكانية استئناف الحوار السياسي بين الطرفين. ومن هذا المنطلق، نرحب بتثبيت السيد أحمد قريع في الشهر الماضي رئيساً لوزراء فلسطين، وكذلك تثبيت أعضاء حكومته الجديدة. ولا تزال المفاوضات مستمرة بين مختلف المنظمات الفلسطينية حول إمكانية تجديد وقف إطلاق النار مع إسرائيل. وقد أكد رئيس وزراء إسرائيل مجدداً قبول حكومته بخارطة الطريق. ونحن نرحب بهذا الإجراء، مع أنه أشار مجدداً إلى ما يسمى بالاستيضاحات أو التحفظات الأربعة عشر.

ومع أن هذه الخطوات الصغيرة مشجعة وتظل مهمة، فإن اللجنة تدعو إلى تنفيذ متطلبات خارطة الطريق تنفيذاً كاملاً. وتدعو إسرائيل إلى وقف جميع أعمال ترهيب الفلسطينيين ومضايقتهم ، وإلى رفع حالات الإغلاق ومنع التجوال المفروضة على الفلسطينيين، وأن توقف فوراً تشييد الجدار العازل وتوسيع المستوطنات. من جهة أخرى، تحث اللجنة السلطة الفلسطينية على زيادة الجهود التي تبذلها، والمثابرة على بذل هذه الجهود لتلبية الشواغل الأمنية الإسرائيلية المشروعة.

وفي محاولة لإعطاء عملية السلام زخماً جديداً، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣). وبذلك القرار، أيد مجلس الأمن أخيراً خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، القائمة على الأداء والهادفة إلى إيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يقوم على أساس وجود دولتين، ودعا الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما الواردة في خارطة الطريق، بالتعاون مع اللجنة الرباعية لتحقيق الرؤية المتمثلة في وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ويجب أن يظل المجتمع الدولي يقود عملية البحث عن حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، معززاً بقرار مجلس الأمن المذكور أعلاه، الذي يثبت نية المجلس على أن يظل مشاركاً مشاركة تامة في الجهود التي تبذل لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وينبغي أن تحافظ الأمم المتحدة على مسؤوليتها الدائمة تجاه جميع جوانب القضية الفلسطينية، إلى أن يتم حلها على نحو مرضٍ ويتمشى مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). وستظل لجنتنا من جانبها ملتزمة بدعم خارطة الطريق وعمل اللجنة الرباعية، إلى أن يحين الوقت الذي يصبح فيه الشعب الفلسطيني قادراً على ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

وفي هذا السياق، أود أن أعرض على الجمعية أربعة مشاريع قرارات اعتمدتها اللجنة وعُممت في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وهي مشاريع القرارات A/58/L.23 و A/58/L.24 و A/58/L.25 و A/58/L.26/Rev.1 .

وقبل أن أعرض مشاريع القرارات اسمحوا لي أن أخبركم بأن بعض الوفود انضمت إلى مقدمي مشاريع القرارات الأربعة. فقد انضمت بنغلاديش وتوغو ومالي إلى مقدمي مشروع القرار A/58/L.23. وانضمت بنغلاديش ومالي إلى مقدمي مشروع القرار A/58/L.24 . وانضمت بنغلاديش ومالي إلى مقدمي مشروع القرار A/58/L.25. وأخيراً، انضمت بنغلاديش وتوغو ومالي إلى مقدمي مشروع القرار A/58/L.26/Rev.1.

وتتعلق مشاريع القرارات الثلاثة الأولى بأعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأعمال شعبة حقوق الفلسطينيين، وأعمال إدارة شؤون الإعلام. وتؤكد مشاريع القرارات هذه على أهمية الولاية التي أناطتها الجمعية العامة بتلك الكيانات في الماضي وتكفل مواصلة دعم ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ودعم التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية لقضية فلسطين.

وكما كان الحال في الماضي، تحتفظ اللجنة بالدور المركزي الذي أنيط بها فيما يتعلق بهذه القضية وستعمل على التأكد من أن الموارد المتاحة لها تستخدم على نحو يتسم بكفاءة التكلفة لجميع الأنشطة التي أقرتها الجمعية العامة.

ويعكس مشروع القرار الرابع، A/58/L.26/Rev.1، المعنون ''تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية'' موقف الجمعية العامة فيما يتعلق بالعناصر الأساسية لهذه التسوية ويشتمل على إشارات إلى التطورات التي حدثت أثناء العام الماضي والأسابيع الأخيرة، كما لخصتها قبل قليل. وقد جرى استكمال مشروع قرار هذا العام ليعكس التطورات الرئيسية في الميدان وعلى الساحة السياسية. واستناداً إلى التفويض الذي منحه أعضاء اللجنة في اجتماع اللجنة الأخير المعقود في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تمكن مكتب اللجنة من مواصلة المفاوضات مع مختلف الأطراف المعنية. ونتيجة لذلك، قبل مقدمو مشروع القرار وأدخلوا عدداً من التعديلات، معظمها في ديباجة مشروع القرار.

هذه هي مشاريع القرارات الأربعة التي قدمتها للتو لتبتوا فيها. إنها تبرز مواقف وولايات وبرامج ذات أهمية رئيسية، لا سيما في هذه المرحلة الحرجة. ولذلك، أود مناشدة الجمعية العامة أن تعرب عن دعمها لمشاريع القرارات الأربعة هذه بأكبر أغلبية ممكنة من الأصوات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد فيكتور كاميليرى ممثل مالطة، مُقرر لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعرض تقرير اللجنة.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني، بصفتي مقررا للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أن أقدم للجمعية العامة التقرير السنوي للجنة الوارد في الوثيقة A/58/35.

واصلت اللجنة، خلال السنة الماضية، الاضطلاع بالولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. ويغطي هذا التقرير التطورات الحاصلة لغاية ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ فيما يتصل بقضية فلسطين، وعملية السلام، والأنشطة التي قامت بها اللجنة منذ تقرير العام الماضي.

وتوجز مقدمة التقرير أهداف اللجنة ومنظورها العام بشأن الأحداث التي وقعت في أثناء السنة.

ويلخص الفصلان الثاني والثالث الولايات التي أناطتها الجمعية العامة باللجنة، وشعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الإعلام، ويتضمنان معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة خلال العام.

ويستعرض الفصل الرابع الحالة فيما يتصل بقضية فلسطين، كما رصدتها اللجنة خلال العام. وأولي اهتمام خاص لمختلف الجوانب المحددة للحالة علي أرض الواقع، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل ردا علي الانتفاضة، والنشاط الاستيطاني، وآثار تشييد الجدار في الضفة الغربية، والحالة فيما يتعلق بالسجناء الفلسطينيين، والحالة الإنسانية، وحالة الاقتصاد الفلسطيني، والحالة فيما يتعلق بموارد المياه المتاحة للفلسطينيين، والإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة، والصعوبات التشغيلية المستمرة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي هذا الفصل تعلن اللجنة أيضا بوضوح عن موقفها إزاء حالات إعدام الفلسطينيين بدون محاكمة والهجمات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين.

ويستعرض الفصل الخامس الإجراء الذي اتخذته اللجنة، وينقسم هذا الفصل إلى جزأين رئيسيين. أما الجزء ألف فيصف الإجراء الذي يرمي إلى تعزيز حقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويشير هذا الجزء إلى الرسائل الموجهة من رئيس اللجنة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن وإلى البيانات التي أدلت بها اللجنة علي امتداد السنة ردا علي الأحداث

الحاصلة علي أرض الواقع. كما أنه يتضمن معلومات بشأن اشتراك رئيس اللجنة في مختلف المحافل الدولية.

وأما الجزء باء فيتضمن سردا تفصيليا لتنفيذ برنامج عمل كل من اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة. كما أنه يوفر معلوما ت عن الحوار المستمر بين اللجنة وأعضاء الاتحاد الأوروبي. ويقدم هذا الجزء سردا لمختلف الاجتماعات الدولية المنظمة في أثناء السنة، وتعاون اللجنة مع المجتمع المدني، وأعمال البحث والرصد والنشر التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين، ونظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، وبرنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية، والاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ويقدم الفصل السادس لمحة عامة عن الأعمال التي قامت بها إدارة شؤون الإعلام علي امتداد العام عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٩/٥٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ويتضمن الفصل الأخير من التقرير استنتاجات وتوصيات اللجنة. وفي هذا الفصل، تعرب اللجنة عن قلقها إزاء انعدام التقدم الجاد في العملية السياسية، وعدم حدوث تحسن ملموس في مجال الأمن. وتؤكد اللجنة إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الدائمة فيما يتعلق بكل جوانب قضية فلسطين إلى أن يتسنى حلها بطريقة تبعث علي الارتياح، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ووفقا للشرعية الدولية، وإلى أن يتم الإعمال التام لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وتشدد اللجنة كذلك علي أهمية الدور الحاسم الذي يضطلع به مجلس الأمن فيما يتصل بصنع السلام، وتعرب عن رأيها القائل بأن بوسع المجلس، بل وينبغي له، في جملة أمور، أن يشجع الخطوات الرامية إلى إنشاء آلية فعالة لرصد تنفيذ خريطة الطريق وحماية السكان الفلسطينيين، بما في ذلك عن طريق الإذن بنشر مراقبين دوليين.

وتؤكد اللجنة عزمها علي مواصلة تعزيز دعم خريطة الطريق والأعمال الهامة التي تنهض بها اللجنة الرباعية سعيا إلى التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين علي أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وغيرها من القرارات ذات الصلة، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وتؤكد اللجنة معارضتها القوية لقيام السلطة القائمة بالاحتلال بطريقة غير قانونية بتشييد الجدار في الضفة الغربية المحتلة في مناطق قريبة من القدس الشرقية، وتُذكر حكومة إسرائيل أن عملية التشييد هذه تترتب عليها آثار مدمرة فورية وطويلة الأجل على معيشة الشعب الفلسطيني، ويعرض للخطر الجهود الدولية الرامية إلى حل الصراع وتحقيق رؤية وجود منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلم وأمن، علي النحو الوارد في خريطة الطريق.

وتطلب اللجنة إلى المجتمع الدولي، وعلى الأخص مجلس الأمن و الجمعية العامة، إيلاء الأهمية اللازمة لهذه المسألة بغية وقف الضم الفعلي لأرض فلسطينية وتشييد الجدار من جانب السلطة القائمة بالاحتلال.

وتعرب اللجنة عن تقديرها لاشتراك الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني في برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية الرامي إلى المساعدة في تعزيز التحليل والمناقشة البناءين لمختلف جوانب قضية فلسطين وتعبئة المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني.

وتشيد اللجنة كذلك بمنظمات المجتمع المدني لجهودها لدعم الشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين،

وعن طريق الدعوة وتعبئة الرأي العام ومبادراتها التي لا تنقطع لتوفير الإغاثة والمساعدة للشعب الفلسطيني.

وتؤكد اللجنة المساعدة الأساسية المقدمة من شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة لدعم أهداف اللجنة، وتطلب إليها أن تواصل برنامجها للمنشورات وغيرها من المعلومات، بما فيها جمع الوثائق عن طريق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وتشير اللجنة أيضا إلى جدوى برنامج التدريب السنوي الذي يجرى لموظفي السلطة الفلسطينية على الرغم من الصعوبات التي تجرى مواجهتها في الميدان، وتطلب إلى الشعبة الاستمرار في هذا البرنامج.

وتعرب اللجنة عن رأي مفاده أن البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام قدم إسهاما مهما في إطلاع وسائط الإعلام والرأي العام على المسائل ذات الصلة. وتطلب اللجنة مواصلة هذا البرنامج، بالمرونة اللازمة، وفق ما تمليه التطورات المتعلقة بقضية فلسطين.

وأخيرا، إن اللجنة رغبة منها في الإسهام في تحقيق تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين، وفي ضوء الصعوبات العديدة التي تواجه الشعب الفلسطيني وتحدق بعملية السلام، تطلب إلى جميع الدول أن تشارك في هذا المسعى، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى أن تسلم بأهمية دور اللجنة وأن تؤكد من جديد ولايتها بتأييد ساحق.

وآمل أن يساعد التقرير الذي قمت بعرضه من فوري الجمعية العامة في مداولاتها بشأن هذه القضية البالغة الأهمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمُمثل البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين، سعادة السيد فاروق قدومي.

السيد قدومي (فلسطين): سيدي الرئيس، يطيب لي أن أهنئكم علي انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن علي ثقة بأنكم ستديرون مناقشات هذه الدورة بكفاءة عالية لما تتحلون به من قدرة مميزة وحنكة.

كما نشيد بسلفكم السيد يان كافان رئيس الجمعية على حسن إدارته لأعمال الدورة السابعة والخمسين ونود بهذا الصدد أن نعرب عن تقديرنا للجهود المثابرة للأمين العام كوفي عنان وتمسكه بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة بهدف ترسيخ الأمن والسلام الدوليين.

كما نوجه الشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها بابا لويس فال على جهودهم المثابرة في خدمة القضية الفلسطينية لإرساء الأمن والاستقرار في ربوع الشرق الأوسط.

خلال ثلاث سنوات من الانتفاضة الفلسطينية، عملت إسرائيل جاهدة لتدمير كل رموز أوسلو وإنجازاتها سواء على مستوى مؤسسات السلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية أو على مستوى البنى التحتية التي ارتبطت أساسا بحقبة أوسلو، وقد بلغ التصعيد الإسرائيلي مداه في حصار الرئيس الفلسطيني المنتخب ياسر عرفات في مقره وتهديد أمنه، وسجلت إسرائيل سابقة في التاريخ الحديث عندما اتخذت قرارا رسميا علنيا بإزالة الرئيس الفلسطيني في الوقت المناسب. كما عملت إسرائيل على تعطيل جميع المبادرات الدولية للتهدئة واستئناف المفاوضات وسارعت إلى تنفيذ خططها السياسية على الأرض عبر بناء جدار الفصل العنصري الذي يرسم حدودا جديدة تضمن ضمن التجمعات الاستيطانية الكبيرة وعزل الفلسطينيين في كانتونات، وحسم السيادة على القدس والمياه لمصلحتها، كما أقرت قانونا يمنع عودة اللاجئين لمناطق عام ١٩٤٨.

ولعل الأخطر من ذلك نجاح الدولة العبرية في فرض مفهومها للسلام على جدول المبادرات السلمية، وحصر ذلك في مفهوم الأمن والإرهاب فقط وتغييب حقوق الفلسطينيين المشروعة.

ادعى شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية أنه يعمل منذ بداية حكمه على توفير الأمن لإسرائيل، لكنه فشل بعد ثلاث سنوات ونيف في تحقيق هذه الوعود ولكن الحقيقة كان شارون يعتزم نهب الأرض الفلسطينية وإلحاقها بإسرائيل إشباعا لرغبته الشرهة، فبدأ بمصادرة الأراضي وبناء المزيد من المستعمرات الإسرائيلية، أقام جدار الفصل العنصري و لم يجد من يردعه، بل وجد دعما وحماية من الولايات المتحدة الأمريكية، معلنا رئيسها جورج بوش أن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها أمام المقاومة الفلسطينية.

ولقد سبق لباراك قبل شارون أن ناور أثناء قمة كامب ديفيد في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠ لفرض حل نهائي لا يرقى إلى الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية المشروعة. ولما فشل قاد حملة ظالمة تحت شعار نزع القناع عن وجه عرفات، الذي تم تصويره على أنه الشخص الذي رفض أكثر العروض الإسرائيلية سخاء. وفي الواقع منع باراك رسميا أعضاء الفريق الإسرائيلي المفاوض من تسليم أية وثيقة خطية للفلسطينيين لإبقائهم والرأي العام في حالة من الضياع، هكذا أفشل باراك المفاوضات فتلقى الصدمة معسكر السلام في إسرائيل، وأكمل باراك لعبته، عندما أُعلن أن عرفات لم يعد شريكا في صنع السلام.

في العام الماضي أكد السيد ياهود لانكري، الممثل الدائم لإسرائيل في الأمم المتحدة من على منبر الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أي بعد ٥٤ عاما على التصويت على تقسم فلسطين عام ١٩٤٧، أعلن أن حكومة إسرائيل تساند قيام دولة فلسطينية، فسرعان ما كذبه شارون واعتبر موقفه محض رأي شخصي، لأن شارون لا يرى حلا سوى الحل العسكري، وأن استمرار الاستيطان بالنسبة له يمثل أهمية قصوى لأمن إسرائيل. ومن أجل طمأنة المجتمع الدولي يعلن شارون استعداده لقبول دولة فلسطينية ولكن على ٤٢ في المائة من أراضي الضفة الغربية أي ٩ في المائة من أراضي فلسطين العربية، مقسمة إلى باندوستونات منفصلة تصل بينها الجسور والأنفاق، وتكون منزوعة السلاح، وتتولى إسرائيل الرقابة الأمنية في البر والبحر والجو، مشترطة إبعاد القيادة الفلسطينية الحالية.

لقد أفشلت الانتفاضة الفلسطينية مقولة شارون – ''إن ما لم يحل بالقوة يحل المزيد منها''، فكل العنف الذي طبع السلوك الإسرائيلي لم يحقق الأمن لإسرائيل، ويمكن لنا استخلاص العبرة من هذه السنوات الثلاث الماضية. إن الحل لا يفرض بالقوة ولكن الأسلوب السياسي هو الذي يضمن الأمن للجميع.

إن المسؤولين الإسرائيليين الذين يتفاءلون بإمكان وقف الانتفاضة قريبا يجهلون حقيقة أن المقاومة الفلسطينية هي تأكيد لشكل الوجود السياسي لشعب تحت الاحتلال، وما دام الاحتلال قائما فإن الانتفاضة ستتواصل، وبغض النظر عن وتيرتها وأشكالها بين عمل مسلح أو عنف أو تظاهرات كوسيلة لا بد منها للدفاع عن النفس وحماية الحقوق الوطنية المشروعة التي تستهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

كنا ننتظر أن تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في ردع إسرائيل عن نشاطها الإرهابي، لعلها تسهم في خلق أجواء ملائمة لإنجاح المسيرة السلمية وإفساح المجال للجنة الرباعية لتقوم بمساعيها الحثيثة لرعاية خارطة الطريق، لكنها بدل ذلك تقوم بتشجيع الإرهاب والعدوان الإسرائيلي في الشرق الأوسط. وكيف لدولة كبرى تقوم بمحاربة الإرهاب

وتطلب تعاون الدول الأخرى لإتمام مهمتها لكنها في نفس الوقت تشجع ''دولة مارقة'' هي إسرائيل التي اغتصبت الأرض الفلسطينية على مرحلتين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وتستمر في توسعها واعتداءاتها على الدول العربية المجاورة، فقد احتلت سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية وبيروت عاصمة لبنان، ثم نتساءل أو تتساءل الإدارة الأمريكية عن عدم نجاح حملتها ضد الإرهاب وسبب كراهية شعوب العالم لسياستها المنحازة.

لقد استفزت أيضا دول أوروبا الغربية، بتجاوزها للأمم المتحدة فاستغنت عن تعاونها في العراق. ثم لماذا لا توقع العقاب على الجنرال بويكن العنصري المتطرف الذي صرح بأن إله الإسلام إله مزيف. ثم ما هو هدف الرئيس بوش من موافقته على عزل الرئيس عرفات وهو الزعيم الفلسطيني الأول الذي توصل مع إسرائيل إلى اتفاقات سياسية عام ١٩٩٣ تحت رعاية الرئيس كلينتون، ذلك الرئيس الذي بذل جهودا كبيرة كادت أن تنجح في التوصل إلى تسوية مقبولة لولا أطماع الرئيس الإسرائيلي وخداعه، حيث أراد باراك أن يضم لإسرائيل ٩ في المائة من المناطق الفلسطينية واستئجار ١٠ في المائة من مناطق غور الأردن لسنوات طويلة مع إقامة محطات إنذار مبكر في قلب الأرض الفلسطينية وفرض سيادته على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في مدينة القدس. ورفض الاعتراف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، وادعى بعد ذلك أنه قدم تنازلات مؤلمة، ثم تآمر مع شارون ليقوم الأخير بزيارة الحرم الشريف. وفي اليوم التالي من زيارة شارون قام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار على المصلين المسلمين فكانت الانتفاضة كردّة فعل على الإرهاب الإسرائيلي.

وبعد ثلاث سنوات من الصراع الدامي استجابت المقاومة الفلسطينية، بالرغم من كل ذلك، للجنة الرباعية وللرأي العام العالمي في الإعلان عن هدنة لوقف إطلاق النار لمدة ثلاث أشهر، لكن إسرائيل لم تستجب لهذه المبادرة، بل استمرت في إرهابها واغتالت ٨٦ مواطنا فلسطينيا من بينهم عدد من القادة السياسيين خلال ٥١ يوما من بداية الهدنة، مما اضطر فصائل المقاومة بعد ذلك أن تقوم بالرد على ذلك. واليوم تبدي المقاومة الفلسطينية بالرغم من كل ذلك استعدادها لإعلان هدنة ثانية ووقف إطلاق النار شرط أن تفعل إسرائيل نفس الشيء.

استمر شارون في أعماله الإرهابية من هدم المنازل واعتقال المواطنين واغتيالهم وتشديد الحصار على الشعب الفلسطيني واستمرار بناء المستوطنات وإقامة الجدار العنصري الفاصل.

قامت إسرائيل في صباح الخامس من شهر أكتوبر الماضي بقصف قرية عين الصاحب في أطراف مدينة دمشق بسوريا مدّعية أن الموقع معسكر للمقاومة الفلسطينية، والغريب أن الرئيس الأمريكي بوش صرح قائلا: ''على شارون أن لا يشعر أنه مقيّد في الدفاع عن بلده. عجيب، والرئيس بوش يعلم حق العلم أن إسرائيل تحتل منذ أكثر من ٣٥ سنة أرض الجولان السورية وتقيم فيها ٣٧ مستوطنة إسرائيلية، فما هو المبرر لعمل إسرائيلي مثل هذه في بلد عربي يحترم الهدنة ولا مقاومة في الجولان المحتل ليؤخذ مبررا لإسرائيل، بينما إسرائيل تدعي أن استمرار احتلالها للأرض الفلسطينية هو وجود المقاومة الفلسطينية التي تسميها ''إرهابا''.

قامت القوات الإسرائيلية في منتصف شهر أكتوبر الماضي بتدمير ما يزيد عن ٢٠٠ منزل من منازل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم رفح، وعلى إثر ذلك يطلع علينا المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية قائلا: نحن نفهم حاجة إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وفي إحدى

تصريحاته يقول الرئيس بوش ''عندما تصل السلطة الفلسطينية إلى اختيار زعيم لها راغب بشكل حقيقي في محاربة التنظيمات الإرهابية فإن ذلك سوف يمكن العملية السلمية أن تبدأ من النقطة التي توقفت عندها''.

بلغ عدد المستعمرات في قطاع غزة ٢٦ مستعمرة يقطنها ٤٢٩ ٦ مستعمرا إسرائيليا، وتحتل ٨ في المائة من مساحة قطاع غزة، علما أن مليونا وثلاثمائة ألف فلسطيني يعيشون على أرض قطاع غزة الذي تبلغ مساحته ٣٦٥ كم^{٢}. وهكذا نرى أن ٨٠٠ ٥ مواطنا فلسطينيا يعيش في الكيلو متر الواحد من الأرض، أما المناطق التي تقام عليها المستعمرات الإسرائيلية فيعيش فيها كل ٥٥ مستعمرا إسرائيليا في الكيلومتر المربع.

وعلاوة على ذلك قامت إسرائيل ببناء جدار إسمنتي عازل في مدينة رفع المحاذية للحدود المصرية، يزيد طوله عن ٧ كم وبارتفاع ثمانية أمتار، وعملت إسرائيل على تجريف جميع الأراضي الزراعية على طول الشريط الحدودي الذي يبلغ طوله ١٠٠ كم، واقتطعت عشرات الآلاف من الأشجار المثمرة من الحمضيات والموز، فحطمت الوضع الاقتصادي للسكان. وهدمت إسرائيل ٩٠٠ منزل وهجّرت أصحابها من اللاجئين.

كذلك قامت إسرائيل بتجريف الأراضي الزراعية، وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي طالها التجريف في محافظة رفح لوحدها ٢٧٠ ٣ دونما، ودمرت معها آبار الري والموتورات الزراعية وحظائر الحيوانات والطيور، ومارست إسرائيل الإغلاق المتكرر للمعابر والمطارات فبلغت نسبة البطالة ٧٠ في المائة ووصل عدد الأسر الفقيرة ٢٢٨ ٥ أسرة.

وقد ذكر مركز المعلومات الإسرائيلي ''بتسليم'' أن حياة حوالي ٨٧٥ ألف فلسطيني ستتأثر بشكل مباشر من الجدار العنصري الفاصل، وسيبقى ٦٥٠ ألف دونم من أراضي الضفة الغربية، أي ١١,٦ في المائة من مساحة الضفة الغربية بين الجدار وبين الخط الأخضر للحدود. فبعد بناء الجدار ومصادرة الأراضي وبناء أكثر من مائتي مستوطنة، هل يصبح بالإمكان حل النزاع الفسطيني – الإسرائيلي على أسس عادلة؟ وهل المعطيات المستقبلية التي يبشر بها البعض بقيام دولتين متجاورتين أمر ممكن؟

عقدت قمة شرم الشيخ وقمة العقبة في حزيران/يونيه الماضي، وتعهد الرئيس بوش، والزعماء العرب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، ورئيس الوزراء الفلسطيني الأخ محمود عباس بالعمل على دفع المسيرة السلمية والحرص على تنفيذ بنودها طبقا لخارطة الطريق. وسرعان ما بدأنا نشعر أن شارون بدأ يتراجع عن مواقفه في احترام التزاماته التي قطعها على نفسه، وقام باغتيال زعيم سياسي من زعماء المقاومة فاضطرب الموقف مرة أخرى.

يبدو أن التفكير الأمريكي بالنسبة للتعامل مع العراق أخذ يشمل النزاع العربي – الإسرائيلي أيضا. فقد صرح السناتور ليبرمان نصير إسرائيل بمعارضة إزالة المستعمرات الإسرائيلية التي نادى بها مرشح آخر من الحزب الديمقراطي هو هاورد – دين، فما كان من صحيفة ''نيويورك تايمز'' إلا أن قالت في مقالها الافتتاحي ''إننا نعارض بشدة ما يقوله السناتور ليبرمان، فإنهاء الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو أمر جوهري وأساسي لبقاء الدولة اليهودية، فعلى إسرائيل أن تبدأ باعداد خطة للخروج من الضفة الغربية وقطاع غزة، لا لإفساح المجال لإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ومتصلة الأركان فحسب بل لحماية مستقبل إسرائيل نفسها''. يبدو أن الرئيس بوش في هذه الأيام يخشى أن يضغط على إسرائيل فيجازف بخسارة الملايين من المحافظين الجدد المتصهينين في ولايات الوسط الغربي التي تعتبر القاعدة الانتخابية الأساسية والقوة الأيديولوجية الغنية، ذات

التأثير القوي في الحياة السياسية الأمريكية، ناهيك عن المأزق الذي دخلته الإدارة الأمريكية في الأزمة العراقية.

والغريب في الأمر، إن هجوم إسرائيل قد امتد إلى أصدقائها في الدول الأوروبية، بل أيضا إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة المحايد جان زيغلر الذي ألقى باللوم على إسرائيل التي سببت في انتشار الجوع بين الفلسطينيين، فحذرت إسرائيل من أنها قد لا تتعاون في المستقبل مع تحقيقات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وكان المبعوث الدولي قد حذر من أن المناطق الفلسطينية أصبحت على شفا كارثة إنسانية بسبب التدابير العسكرية بالغة التشدد التي تتبعها القوات الإسرائيلية.

إن استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق سيستفز كل القوى المعارضة للسياسة الأمريكية داخل العراق وفي العالم العربي والإسلامي، وسيؤدي مزيد من العنف الأمريكي إلى مزيد من المقاومة، وإذا ما فكرت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة السياسة البريطانية التقليدية ''فرق تسد'' بإثارة الفئات العراقية بعضها على البعض الآخر، طائفيا وإثنيا فإن ذلك لن يوفر أرضا آمنة للاحتلال الأمريكي. أما إذا اختارت الولايات المتحدة ما دعا إليه الأمين العام كوفي عنان في تدويل القضية العراقية سياسيا وأمنيا، والتعجيل بوضع دستور جديد للعراق وإجراء انتخابات عامة تؤسس لدولة وطنية جديدة فإن هذا الخيار الذي يطرحه الأمين العام هو الأسلم في بناء الوحدة الوطنية العراقية على قاعدة ديمقراطية، والديمقراطية هي الشعار الذي نادت به الولايات المتحدة لنشره في العالم العربي، وهذا يعني ضرورة التعاون الأمريكية مع دول الجوار بالدرجة الأولى وليس توجيه التهديد والإنذار وفرض العقوبات على دول الجوار أو محاكمتها، كما فعل الكونغرس الأمريكي الذي أصدر ''قانون محاسبة سوريا''.

عندما نتحدث عن العراق، فإننا لا نخرج مطلقا عن مناقشة القضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط، لأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وقد سبق للرئيس بوش أن طمأن شارون بقوله ''لم يعد هناك من يهددكم''.

ليس غريبا أن تخرج علينا شعوب أوروبا باستفتائها الذي أكد أن إسرائيل هي الدولة الأولى التي تهدد السلام في العالم. فالدول الأوروبية الغربية هي التي وقفت موقفا مؤيدا لقيام دولة إسرائيل ومدّها بالعون والمساعدة سنوات طويلة، وصلت إلى حد التحالف العسكري مع إسرائيل لشن عدوان ثلاثي على مصر العربية.

يبدو أن السلوك الإسرائيلي الذي شاهدناه بعد كل هذه الوقائع المادية التي خلقتها إسرائيل على الأرض الفلسطينية يقود حتما إلى قيام دولة واحدة، ولكنها تفتقر إلى العدالة ولا تتسم بالديمقراطية، وستكرَس الميز العنصري ولا تأخذ بعين الاعتبار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وفي الختام، إننا في البلاد العربية نسعى حقا للصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إقامة علاقات سوية تحافظ على توازن المصالح وعدم التمييز في التعامل بيننا وبين إسرائيل، والكف عن الكيل بمكيالين وعدم النظر إلى إسرائيل في كفة ترجحها عن كفة الدول العربية مجتمعة.

إن قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣) بتبنّي خارطة الطريق يحتاج إلى تفعيل دور اللجنة الرباعية وإجبار إسرائيل على الانصياع للإرادة الدولية، لكي يسود الأمن والاستقرار منطقة الشرق الأوسط. ولن يتم ذلك إلا بوقف الدعم الأمريكي لإسرائيل أو فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل من الأمم المتحدة.

وهنا نوجه الشكر إلى الأمين العام كوفي عنان على تقريره حول الجدار العنصري الفاصل، ونؤكد ضرورة اتخاذ

إجراءات إضافية من الجمعية العامة، بما في ذلك طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية.

إن الطريق إلى السلام لا يمكن أن يتحقق إلا بالتزام الأطراف المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تقضي بإزالة الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي العربية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وإزالة المستوطنات، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بعودتهم إلى ديارهم.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان البلدان المنضمة إلى الاتحاد إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبان بلغاريا ورومانيا، والبلدان العضوان بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين.

لقد مر الشرق الأوسط بعام آخر من العنف والمآسي. وصاحب سفك الدماء والمواجهات والاستفزازات عنف وإرهاب وتدابير عسكرية. ومرة ثانية كان الأشخاص العاديون من الفلسطينيين والإسرائيليين مع الأسف رهائن للصراع يدفعون ثمنه معاناة إنسانية وخيبة آمال وريبة.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق العميق إزاء الحالة في هذه المنطقة، ويلاحظ أن الجهد الذي تبذله الأطراف المعنية، بالرغم من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للبحث عن حل عادل وشامل، غير كاف لاغتنام فرصة تحقيق السلام المبينة في خارطة الطريق المعتمدة على الأداء والمؤدية إلى حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يقوم على إنشاء دولتين، التي قدمتها المجموعة الرباعية للطرفين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ونحن لذلك ندعو كلا الطرفين، إسرائيل والسلطة الفلسطينية، من جديد إلى الوفاء بالتزاماتهما التي قطعاها في هذا الصدد في مؤتمر قمة العقبة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه الراسخ بهدف واضح يتمثل في قيام دولتين هما إسرائيل ودولة فلسطينية لها مقومات البقاء وتتمتع بالاستقلال والديمقراطية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، في إطار سلام شامل في الشرق الأوسط، على النحو المحدد في خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونؤكد بقوة من جديد المبادئ الواردة في خارطة الطريق. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتأييد الإجماعي الذي أبداه مجلس الأمن لخارطة الطريق في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ويشدد على هذا التأييد.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف في المنطقة أيضا على الأخذ فورا بسياسات تؤدي إلى الحوار والمفاوضات. أما علاقة الاتحاد الأوروبي بمن يتخذون خطوات مناقضة لذلك فسوف تتأثر لا محالة بهذا السلوك من جانبهم.

ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة الهجمات الانتحارية وغيرها من أعمال العنف التي وقعت على مدى الأشهر القليلة الماضية ويطالب كافة الأطراف بالإقلاع عن أي أعمال استفزازية من شأنها أن تزيد من تصعيد التوتر.

ولا يوجد أي تبرير مطلقا للهجمات الإرهابية التي تشن على إسرائيل، وهي تضر بالقضية الوطنية الفلسطينية المشروعة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا أن من واجب جميع البلدان، بما فيها بلدان المنطقة، أن تتعاون بنشاط على مكافحة الإرهاب، وأن تمتنع عن تقديم جميع أنواع الدعم المباشر وغير المباشر للمنظمات الإرهابية.

ويشدد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى على ضرورة أن تظهر القيادة الفلسطينية بشكل عملي تصميمها على مكافحة عنف المتطرفين، امتثالا لخارطة الطريق، ويحث الحكومة الفلسطينية والرئيس الفلسطيني على اتخاذ خطوات

فورية لمجابهة القائمين بالهجمات الإرهابية ومخططيها من أفراد وجماعات. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى أن توحد الدوائر الأمنية الفلسطينية تحت سيطرة رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

ومع تسليم الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية، فإنه يحث حكومة إسرائيل على أن تحترم القانون الدولي في ممارستها لذلك الحق احتراما كاملا، ولا سيما قانون حقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة، وأن تبذل قصارى جهدها لتفادي إحداث الخسائر بين المدنيين، وألا تتخذ أي إجراء يزيد محنة الشعب الفلسطيني الإنسانية والاقتصادية سوءا. كما يدعو إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير للعقاب لا تتفق مع القانون الدولي، بما فيها عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

ويساور الاتحاد الأوروبي القلق بصفة خاصة إزاء المسار المحدد لما يسمى بالسور الأمني في الضفة الغربية المحتلة. ذلك أن الانحراف المتوخى لهذا المسار عن الخط الأخضر يمكن أن يعد حكما مسبقا بنتيجة المفاوضات المقبلة وأن يجعل الحل القائم على وجود دولتين مستحيل التحقيق من الوجهة المادية. كما أن من شأنه أن يسبب مزيدا من الشدائد الإنسانية والاقتصادية للفلسطينيين. فهناك آلاف الفلسطينيين غرب السور ممن تنقطع بهم السبل عن الخدمات الضرورية في الضفة الغربية، في حين سيفقد الفلسطينيون شرق السور إمكانية الوصول إلى الأراضي أو الموارد المائية.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى وقف سياستها الاستيطانية والرجوع عنها، وإلى أن تفكك على الفور المستوطنات التي أنشئت بعد آذار/مارس ٢٠٠١. كذلك ندعو إسرائيل إلى رفع الحصار عن الأراضي المحتلة وسحب قواتها من المدن الفلسطينية إلى المواقع التي كانت تتمركز فيها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. علاوة على ذلك، يجب أن تكفل إسرائيل سبل وصول الأفراد العاملين في الحقل الإنساني والمساعدات الإنسانية إلى المناطق المحتلة بشكل كامل ومأمون وغير مقيد، وفقا للقانون الإنساني الدولي.

وقد أصبح وجود منظور سياسي واضح ضروريا أكثر من أي وقت مضى للتخفيف من حالات التوتر ولإحياء آمال الشعوب في المنطقة وتطلعاتها من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع. وفي هذا السياق، يعرب الاتحاد الأوروبي أيضا عن ترحيبه بمبادرات المجتمع المدني من كلا الجانبين وعن استعداده لتقديم المزيد من المساعدة في الجهد المبذول لتشجيع التقارب وبناء الثقة والبحث عن سلام دائم.

ونرى من المشجع أيضا الهدوء النسبي في الحالة خلال الأسابيع القليلة الماضية، ونرجو أن يتم الاتفاق قريبا على وقف لإطلاق النار. ونود أن نثني على الجهود التي تبذلها حكومة مصر حاليا في هذا الصدد، وعلى مساهمة الأردن والبلدان الأخرى في المنطقة في الجهود التي يضطلع بها من أجل استئناف الزخم في السعي إلى السلام.

وختاما، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا إصراره على المساهمة في إيجاد تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين، استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بشأن خارطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية إلى الطرفين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وقبلاها وأيدها قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ويؤكد أن إنشاء آلية أطراف ثالثة للرصد تتمتع بالمصداقية والفعالية، مؤلفة من جميع أعضاء المجموعة الرباعية، أمر يتسم بالأهمية والإلحاح.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): الوثيقة A/58/35، المعروضة علينا اليوم – تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف – تتضمن قائمة شاملة ومدعمة بالوثائق، بالتجاوزات والأعمال

الوحشية التي تمارسها إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – ضد الشعب الفلسطيني، ومن ثم تضع استعراضنا لقضية فلسطين في سياق مقلق جدا.

إبان السنة المنصرمة، دأب الجيش الإسرائيلي دون هوادة على ممارسة سياسته القائمة على أعمال القتل خارج نطاق القضاء، وقصف مخيمات اللاجئين وتدمير الهياكل الأساسية العامة والمنازل، وحشد وسائله العسكرية الضخمة ضد السكان العزل، ومنع وصول المنظمات الإنسانية إلى الأشخاص المعوزين، وخنق كل جوانب الحياة الاقتصادية – الاجتماعية، وعرقلة سير العمل بصورة جذرية فيما تبقى من الإدارة الفلسطينية. وهذه السياسة التي تتبنى أسوأ الحيل الممكنة ضد سكان يكابدون جراح البدن والروح، والحرمان من ممتلكاتهم، لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تلاشي كل فرص السلام وإذكاء مشاعر الإحباط واليأس لدى الشعب الفلسطيني، الذي كتب عليه الفقر المدقع والعيش في بيوت أو مآوٍ مؤقتة مهددة بتدمير وشيك، عاجزا عن إشباع أبسط احتياجاته الأساسية، وفي خوف دائم على حياته وأمنه.

والجزائر التي تتابع بقلق عميق تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تود التأكيد مجددا على إدانتها القوية للممارسات غير الإنسانية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم ومؤسساتهم. وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يرمز إلى مرور ٥٦ سنة من إيقاع النهب والظلم به، يود بلدي أن يؤكد من جديد تأييده الراسخ للكفاح البطولي الذي يخوضه هذا الشعب الأبي من أجل ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف.

إن إسرائيل اليوم، وتحت ذريعة ممارسة حقها في الدفاع عن النفس وضمان أمنها، ترتكب أسوأ أشكال الممارسات وذلك، على وجه التحديد، لحرمان الشعب الفلسطيني من أدنى درجات الأمن، وفرض مطالب أمنية غير واقعية جديدة على سلطة فلسطينية قضي عليها فعليا، ووقع رئيسها الرئيس عرفات، القائد الشرعي المنتخب ديمقراطيا، ضحية قرار مشين، بقدر ما هو غير قانوني، بطرده. وبالتصرف على هذا النحو، لا تبغي إسرائيل في الواقع سوى متابعة تنفيذ سياسة للاحتلال والتوسع الإقليمي، وإنكار الواقع الفلسطيني الذي يظل راسخا وعنيدا برغم كل ذلك. وفي تناقض متعمد مع الالتزامات التي لا تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة فحسب، وخصوصا الفقرة ٦ من المادة ٤٩ منها، بل أيضا مبادئ القانون الدولي، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سياسة تشييد المستوطنات غير القانونية ومراكز مراقبة وشبكات طرق للمستوطنات، حسبما ورد في الفقرة ٢١ من التقرير. وبهذه التدابير الوحشية، تقوم إسرائيل برسم خريطة جديدة للأراضي المحتلة على أرض الواقع، وفي كل مناسبة تستولي على مزيد من الأراضي لإشباع نهمها الإقليمي.

وببناء جدار توسعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية – هذا الجدار الذي أدانه المجتمع الدولي بالإجماع – ترتكب إسرائيل جريمة أخرى ضد الشعب الفلسطيني الذي يشاطرها نفس الرغبة في توسيع حدود مساحته الإقليمية. وبناء جدار العار هذا الذي يفرض أمرا واقعا سياسيا مجحفا بكل المقاييس، قاد إسرائيل إلى مصادرة وتدمير مصادر رزق عشرات الألوف من المدنيين الفلسطينيين، وضم مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل غير قانوني وبفرض الأمر الواقع، مما يهدد بإفقار أسر كاملة من اللاجئين وزيادة عزلتها، وتدمير السلامة الإقليمية لفلسطين. هذا علاوة على أن الاستمرار في بناء هذا الجدار يشكل تهديدا مباشرا للسلام ويقضي على أية إمكانية مادية لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة

في المستقبل، وبذلك يُفرغ خريطة الطريق التي صادق عليها مجلس الأمن أخيرا في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) من مضمونها ذاته.

وجمعيتنا العامة، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة التي عقدتها بشأن التدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل، طالبت إسرائيل، على وجه الاستعجال، بأن تمتنع عن مواصلة بناء هذا الجدار، وبتفكيك الجزء الذي بنته من قبل. والآن، وبعد نشر تقرير الأمين العام عن تنفيذ ذلك المقرر (A/58/416)، والذي يؤكد أن إسرائيل لم تمتثل للمطالب الواردة في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، يجدر بهذه الجمعية أن تتخذ ما يلزم من تدابير لحمل إسرائيل على الالتزام بالشرعية الدولية.

وبينما فضل الفلسطينيون، منذ مدريد وأوسلو، الخيار الاستراتيجي الداعي إلى السلام، ورحبوا كل الترحيب بمصادقة مجلس الأمن على خريطة الطريق، اختارت إسرائيل سياسة الإمعان في تجاهل الاتفاقات الدولية، عندما أدارت ظهرها عمدا للسلام، ورفضت القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وتحصنت وراء موقف الرفض والتعنت، لأنها واثقة من قدرتها على الإفلات من العقاب. وإزاء هذا الوضع، يتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف دون إبطاء، ويسهم في تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ خارطة الطريق دون تأخير. لأن أي تأخير، في الواقع، لن يؤدي إلا إلى تفاقم محنة الشعب الفلسطيني، وتشجيع إسرائيل على فرض أمر واقع جديد في الأراضي المحتلة، والقضاء على أية فرصة لتسوية هذه القضية، كما فعلت بالنسبة لعملية أوسلو. ويقع على عاتق المجموعة الرباعية بالذات أن تتحمل مسؤولياتها، بمضاعفة جهودها لإحلال سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وتنفيذ خارطة الطريق بالشكل الذي كانت عليه وقت نشرها، وكما صادق عليها مجلس الأمن.

والمجلس بدوره، ينبغي مطالبته، عملا بالفصل السابع من الميثاق، بإنشاء آلية تكفل تنفيذ خارطة الطريق وفقا لجدول زمني محدد. وتلك الآلية، حتى تكون فعالة، يمكن أن تتمثل في قوة متعددة الجنسيات تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة، للفصل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بغرض ضمان الاستقرار والهدوء في المنطقة، ورصد احترام الطرفين لالتزاماتهما المتبادلة كما وردت في خارطة الطريق.

ونحن على اقتناع بأن التسوية النهائية للصراع الإسرائيلي – العربي تتطلب إنهاء الاحتلال، وسحب الجيش الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها مرتفعات الجولان السورية، ومن آخر الجيوب المحتلة في لبنان. وجمعيتنا العامة التي تتحمل مسؤولية كبرى إزاء الشعب الفلسطيني، ينبغي لها أن تستجيب على النحو الواجب لتطلعات ذلك الشعب في استرداد حقوقه المشروعة، وأولا وقبل كل شيء، حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

السيد دانيش – يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على تزويدها إيانا بالتقرير الشامل الوارد في الوثيقة A/58/35. وهذا التقرير، كما نعتقد، يوضح بجلاء الوضع الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تواصل فيها إسرائيل بلا هوادة سياساتها القمعية وممارساتها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني.

وعاما بعد عام، عندما نستعرض التقرير السنوي للجنة، فإننا نشهد نفس النمط المنهجي لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة: تصعيد العنف، وخسائر مأساوية في الأرواح، وتدمير البيوت الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وانتهاك قواعد ومبادئ القانون الدولي.

وتقرير اللجنة يتيح لنا نظرة عامة على الحالة المتردية في الأراضي الفلسطينية، التي تؤدي بدورها إلى مزيد من تردي الأوضاع في الشرق الأوسط، وتهديد السلم والأمن الدوليين. وكما يبين التقرير، فإن العدوان والعنف من جانب إسرائيل أوقعا خسائر فادحة في أرواح الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال عام ٢٠٠٣. والتآكل المطرد للحقوق الأساسية لشعب فلسطين جعله يرزح في حالة بائسة تزداد سوءا يوما بعد يوم. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قتل أكثر من ٨٠٠ ٢ فلسطيني، وجرح ما يزيد على ٠٠٠ ٤٦ منهم. وبعبارة أخرى، فقد قتل ٣ أشخاص وجرح ٤٣ شخصا كل يوم على مدار السنوات الثلاث الماضية.

إن التصرفات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية تشكل ازدراء للإنسانية. والحالة في تلك الأراضي تستدعي اهتماما دوليا عاجلا ورفضا للأعمال اللاإنسانية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي. وإذ يكافح الفلسطينيون من أجل حقوقهم الأساسية فحسب، فليس من العدل أو المقبول أن تتمتع الممارسات الإجرامية اليومية للنظام المحتل ببعض الدعم الأساسي من الخارج.

وإبان الفترة قيد الاستعراض، واصلت الدولة القائمة بالاحتلال توسعها الإقليمي من خلال بناء المستوطنات ومراكز المراقبة وشبكات الطرق بصورة غير قانونية. واستمرت عمليات إغلاق الطرق وحظر التجول، مما يحد بصورة خطيرة من حركة الفلسطينيين ووصولهم إلى المراكز الطبية والمدارس وأماكن العمل. وعلاوة على ذلك، لا تزال مسألة السجناء الفلسطينيين مهمة ومؤلمة جدا بالنسبة لآلاف الأسر الفلسطينية.

إن بناء الجدار الفاصل، الذي يعبر الضفة الغربية ويسلك طرقا التفافية، ويستولي على أراض فلسطينية، هو من بين الأنشطة الإسرائيلية غير المشروعة التي استمرت طوال العام الأخير رغم السخط الدولي. ونتيجة لأنشطة البناء الجارية، يتم هدم المزيد من البيوت الفلسطينية وتجريف مساحات من الأراضي والاستيلاء عليها. والجزء الذي اكتمل بناؤه من الجدار قد أدى إلى مصادرة غير قانونية لـ ٨٥٠ ٢ آكر من الأراضي ذات الأهمية الاقتصادية لما يزيد على ٠٠٠ ٢١٠ فلسطيني يعيشون في تلك المنطقة، مما أثر تأثيرا خطيرا على الاقتصاد الفلسطيني بوجه عام.

وخلال العام الماضي، أدت سياسة الاغتيال المستهدف التي أعلنتها إسرائيل رسميا إلى وفاة أكثر من ٥٠ فلسطينيا. وحاولت دولة الاحتلال تبرير تلك السياسة الخارجة عن نطاق القانون بوصفها ضرورية لمكافحة الإرهاب. ومن نافلة القول إن أعمال القتل تلك لا تشكل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، فحسب بل تشكل كذلك مظهرا واضحا لإرهاب الدولة الإسرائيلية – وهي سياسة يجب أن يرفضها المجتمع الدولي بصوت واحد.

والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الدفاع عن كرامته وتحرير وطنه لا يمكن، ولا ينبغي، أن تعتبر إرهابا أو أن تساوى بالإرهاب. ومقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الأجنبي والقمع الوحشي هي، بحكم القانون والممارسة، عمل من أعمال الدفاع عن النفس يهدف إلى تحقيق تقرير المصير.

وتاريخ الشرق الأوسط إبان العقود الستة الماضية يشهد على الأنشطة الإرهابية الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها. وخلال تلك الفترة، اجتاحت المنطقة دوامة من الأزمات الخطيرة، مصدرها الرئيسي سياسة التعنت التي تنتهجها إسرائيل والمتمثلة في استمرار احتلال

الأرض الفلسطينية. والجهود الرامية إلى استعادة السلم والأمن الدائمين في المنطقة لم تؤت ثمارها حتى الآن، ولن يكتب لها النجاح ما لم يُعالج السبب الجذري للأزمة المستمرة معالجة كاملة وشاملة وإلى أن يتم ذلك. وتحقيقا لذلك، فإن حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تكتسي أهمية خاصة.

لقد حان الوقت لكي يضطلع المجتمع الدولي بمسؤوليته بوضع حد لسياسة إسرائيل القائمة على العدوان والاحتلال. ومما يؤسفنا أن عجز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن تحمل مسؤوليته بموجب الميثاق بشأن القضية الفلسطينية، بسبب إساءة استخدام حق النقض من قبل بعض الأعضاء، قد شجع النظام الإسرائيلي على مواصلة سياساته الآثمة وغير القانونية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية.

ونحن نرى أن الحالة الفلسطينية مسألة دولية تتطلب اهتماماً واستجابة على الصعيد الدولي. وفي حقيقة الأمر، فإن الأمل في حل الصراع وتعزيز السلام والهدوء في الشرق الأوسط لا يزال بعيدا كما كان دائما نتيجة سلوك إسرائيل المتعنت.

لذلك، وختاما، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة العالمية أن تتحد أياديها وأصواتها تضامناً مع الشعب الفلسطيني لاستعادة وطنه وإقامة دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشريف. وجمهورية إيران الإسلامية تلتزم بأن تكون شريكا جادا في هذا المسعى.

السيد المنصور (البحرين): يزجي وفد بلادي الشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مقدرا الجهد الذي تبذله في أداء المهام المسندة إليها من أجل إعمال تلك الحقوق. كما يشيد وفدي بما تقوم به إدارة شؤون الإعلام من دور في هذا المجال، بالتعاون مع اللجنة ومع شعبة حقوق الفلسطينيين بإدارة الشؤون السياسية.

تتعاقب السنوات تلو السنوات، ومحفلنا هذا ما زال يعالج قضية من أقدم القضايا المدرجة على جدول أعماله، وهي قضية فلسطين، في مسعى منه لمساندة الجهود التي ما برحت تبذل نحو تلمس السبل المؤدية إلى حل هذه القضية طبقا لقرارات الشرعية الدولية.

ورغم كافة المحاولات الرامية إلى إقرار السلام العادل والشامل في المنطقة، إلا أن إسرائيل ما انفكت من خلال ممارساتها تفجر الوضع الأمني في الأرض الفلسطينية المحتلة، متخذة من الذرائع الواهية حججا لتنفيذ سياستها التوسعية الاستيطانية، مما حدا باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى التعبير عن خيبة الأمل تجاه انعدام وجود أي تحسن فعلي فيما يتعلق بالوضع الأمني والناجم بشكل أساسي عن قيام الجيش الإسرائيلي بشن غاراته العسكرية المنتظمة على الشعب الفلسطيني، وإعادته احتلال العديد من المدن والقرى الفلسطينية، وفرضه حظر التجول، واستخدامه القوة العاتية دون تمييز، ويأتي من ضمنها الذخائر الانشطارية التي رأت بشأنها منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل ضرورة فرض حظر عليها لما تسببه تلك الذخائر من معاناة بشرية.

ولعل الأدهى والأمر، ما يتوارد في الأنباء عن استخدام الجيش الإسرائيلي الطائرات المروحية والنفاثات المقاتلة ضد الفلسطينيين، في شن هجماته التي تقود إلى معارك بين قوتين ليستا متكافئتين في العتاد.

وعلى النقيض مما دعا إليه تقرير ميتشيل فيما يتعلق بتجميد الاستيطان من أجل بناء الثقة، فإن إسرائيل ما فتئت تواصل سياستها التوسعية الاستيطانية من خلال تشييدها

مستوطنات جديدة، والتوسع في المستوطنات القائمة فعليا، وإقامة مراكز المراقبة وشبكات الطرق، خلافا لما نصت عليه خطة خريطة الطريق فيما يتعلق بإزالة المواقع الاستيطانية المتوغلة التي أقيمت منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠١، وفي تناقض واضح مع قرارات الأمم المتحدة ومنها قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) الذي يؤكد على عدم استناد تلك المستوطنات إلى أساس قانوني.

ويتناول ضمن هذا الإطار، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (A/58/75-E/2003/21) موضوع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. فيرى أن التوزيع الجغرافي لتلك المستوطنات لا يزال يقيد على نحو حاد نمو المجتمعات الفلسطينية ويشكل عائقا أمام تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ويقول التقرير إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد شجعت الهجرة من إسرائيل إلى المستوطنات تشجيعا قويا، وذلك بمنح امتيازات وحوافز مالية سخية للمستوطنين. كما أن التزايد السنوي الحالي لعدد المستوطنين يبلغ ١١ إلى ١٢ في المائة.

ولعل ما يشد الانتباه هو إمعان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في التهام المزيد من الأراضي الفلسطينية في انتهاك فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة، من خلال استمرارها في عملية التشييد غير القانونية للجدار العازل، الذي وصفته السيدة كاثرين برتيني، مبعوثة الأمين العام الشخصية للشؤون الإنسانية، كشكل جديد من أشكال الإغلاق، مما فاقم الحالة المتردية في الأرض المحتلة لانعكاساته التي ستؤثر مباشرة على حياة أكثر من مائتي ألف فلسطيني، يعيشون في سبع وستين مدينة وقرية في الضفة الغربية، ما لم تتم إزالة هذا الجدار، إذ سيقطع طريق الوصول إلى مياه الشرب النقية، ويؤدي إلى بوار الأراضي الزراعية، ويلحق الضرر بالتدفقات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والتعليمية.

ويورد تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/58/35) معلومات مؤداها أن سلطات الاحتلال أصدرت أوامر بمصادرة الأراضي بهدف إقامة الحاجز المسمى بـ ''كنف القدس''، الذي سيؤدي إلى عزل ٥٠ ٠٠٠ فلسطيني على الجانب الإسرائيلي، بالرغم من النداءات الدولية لوضع حد لمصادرة الأراضي، والتوقف عن الاستيطان.

وفي هذا الصدد، يشير تقرير الأمين العام (A/57/621-S/2002/1268) إلى التوسع السريع للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك ما حول القدس الشرقية، على أنه مدعاة للقلق. فتلك المستوطنات أخذت في الالتفاف حول القدس الشرقية لتفصلها عن بقية المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية، بما يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة ولا سيما القرار ٤٦٧ (١٩٨٠)، الذي اتخذه مجلس الأمن كإجراء لاعتراض طريق التشريعات التي اتخذها البرلمان الإسرائيلي لجعل مدينة القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠، الذي أكد مجلس الأمن فيه أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي من شأنها تغيير طابع ومركز مدينة القدس باطلة ولاغية، وبخاصة القانون الأساسي المتعلق بالقدس.

ووفقا لما تداولته التقارير الاستقصائية السابقة وأكد عليه التقرير الحالي للأمين العام (A/ES-10/248) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فإن الجدار العازل والمسار المزمع حول القدس يتجاوزان الخط الأخضر. كما أن الاستيلاء على الأراضي المتقطعة لتشييد هذا الجدار يتم بموجب أوامر عسكرية.

ويذكر تقرير الأمين العام أن الحاجز سيفضي فيما يبدو إلى زيادة تفتيت الضفة الغربية، الناجم عن نظام الإغلاق الذي فرضته إسرائيل منذ ثلاث سنوات، وسيؤدي

إلى عكس النتيجة المرجوة التي تدعو لها خارطة الطريق من حيث إبداء بوادر حسن النية وصولا إلى بناء الثقة. فتشييد هذا الجدار الفاصل لا يمكن تبريره بأي دواع أمنية، إذ أنه في حد ذاته، كما يرى الأمين العام، يتنافى مع القانون الدولي ومن شأنه تقويض آفاق السلام البعيدة المدى بزيادة صعوبة إقامة دولة فلسطينية مستقلة صالحة للبقاء ومتجاورة الأراضي، أو زيادة المعاناة بين الفلسطينيين.

وبمجرد التحليل البديهي الذي يفرزه الذهن للوهلة الأولى حول هذه الإجراءات والتدابير الإسرائيلية، يتضح بجلاء لا يشوبه أي لبس، تناقض تلك الممارسات التام مع قرارات الأمم المتحدة ومع الصكوك الدولية، ولا سيما القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

إن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. ولقد سعى العرب إلى إقامة سلام عادل وشامل من خلال ما أجمع عليه قادتهم في مبادرة السلام العربية التي يقول عنها تقرير الأمين العام (A/57/261) إنها ستظل عنصرا جوهريا في الجهود المبذولة مستقبلا من أجل السلام.

إن حل قضية فلسطين يقتضي تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والتقيد بمنهجية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ خارطة الطريق على نحو ما جاء في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وقرار مجلس الأمن الأخير ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وهي القرارات التي أيد فيها المجلس خطة خارطة الطريق وإنشاء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، ومساندة جهود المجموعة الرباعية مع انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة، وغيرها من الأراضي العربية الأخرى المحتلة، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وفي إقامة دولته المستقلة على أرضه وترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

السيد الشامي (الإمارات العربية المتحدة): يشرفني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لسعادة السفير بابا لويس فال رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولأعضاء اللجنة الموقرين بخالص الشكر والتقدير على المساعي والجهود الكبيرة التي بذلوها ويبذلونها من أجل نصرة عدالة القضية الفلسطينية، وكشف حقائق ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المؤسفة التي ساهمت في تعقيدها وإطالتها حتى يومنا هذا. وفي مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني تجدد دولة الإمارات العربية المتحدة حكومة وشعبا دعمها ومساندتها المتواصلة للشعب الفلسطيني الشقيق ولمسيرة نضاله العادلة من أجل تحقيق تطلعاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة أسوة بكافة شعوب العالم.

ورغم النجاح الكبير الذي حققته الأمم المتحدة خلال العقود الخمسة الماضية في مجال تصفية الاستعمار ونيل الشعوب المقهورة لاستقلالها وحقها في ممارسة تقرير المصير، إلا أننا نجد، للأسف الشديد، أن أبرز وأخطر قضايا هذا الاستعمار، الذي تجسد في الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ما زالت قائمة، وقد انعكست بآثارها المدمرة والخطيرة على الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي الفلسطيني والعربي، الأمر الذي بات ينذر بتفجير الوضع الأمني ليس في المنطقة فحسب، وإنما أيضا في العالم أجمع.

وتتبعا للأحداث اليومية المتلاحقة داخل هذه الأراضي على مدار الخمسة والخمسين عاما الماضية، نجد بأن عرقلة حل هذه القضية وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٨١

(د - ٣) ١٩٤٧ الذي بموجبه تم تقسيم فلسطين إلى دولتين فلسطينية وإسرائيلية، هي سياسة استراتيجية إسرائيلية ثابتة، قصد منها منع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وتجسيد حالة واقع الاحتلال، والضم غير القانوني لفلسطين، من خلال تغيير معالمها الديموغرافية التاريخية والسياسية، ومواصلة العدوان على سكانها العرب الأصليين لتهجيرهم إلى مخيمات بائسة للاجئين ومناطق للشتات، تفقدهم على مر العصور صلتهم المشروعة بوطنهم الأم فلسطين.

وهنا يحق لنا أن نتساءل، ما ذنب الشعب الفلسطيني حتى يتحمل كافة أنواع هذا العدوان والاستبداد والظلم والبؤس والانتهاكات لحقوقه الوطنية والإنسانية الأساسية على أيدي قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي؛ ويحدث ذلك في عصر ساد فيه نفاذ أحكام القوانين والعولمة والديمقراطيات والتعاون، وعولجت فيه كل أشكال الاستعمار والتمييز العنصري والآفات الإنسانية الأخرى التي سادت في مرحلة عصر الغاب؟ وهل يعقل أن يكتفي المجتمع الدولي والمتمثل في الأمم المتحدة بإصدار القرارات وبيانات الشجب والإدانة إزاء هذه الحالة الفريدة من نوعها، دون الانتقال إلى مرحلة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحمل إسرائيل على وقف عدوانها وسياساتها الخطيرة والمغتصبة بغير وجه حق للأراضي والحقوق الوطنية الفلسطينية؟

إن تعنت وإصرار الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، حتى يومنا هذا على المضي قدما نحو تنفيذ سياسات الاستعمار الاستيطاني التوسعي في الأراضي الفلسطينية، وما ترتب عليها من مصادرة أراض وارتكاب جرائم إبادة واسعة النطاق راح ضحيتها حتى الآن مئات الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء، إنما يعتبر استنادا لمفاهيم النظم والقوانين والاتفاقيات والبروتوكولات الإنسانية الدولية جريمة حرب لا يمكن السكوت عليها أو تجاهلها. وبالتالي فإن استمرار إغفال المجتمع الدولي لهذه السياسات الإسرائيلية ونتائجها الخطيرة، عكس باتجاه تماديها من جهة، وتعزيز شعور الإحباط واليأس والمقاومة لدى فئات واسعة من أبناء الشعب العربي والفلسطيني من جهة أخرى، مما عزز من حلقة دائرة العنف في المنطقة، ولا سيما خلال فترة سنوات الانتفاضة الثانية التي مارست خلالها السلطات الإسرائيلية أبشع أنواع العدوان المسلح والقمع والعقاب الجماعي والقصف والقتل الوحشي والتدمير المتعمد والعنف المفرط ضد الأطفال والنساء والمستضعفين، تحت حجج الأمن الواهية، لتبرير خرقها الفادح وغير المقبول على الإطلاق لجملة التعهدات التي أبرمتها الحكومات الإسرائيلية السابقة في إطار اتفاقيات السلام مع السلطة الفلسطينية، وتنفيذ إعادة احتلالها للأراضي والمدن وسلبها للثروات الطبيعية الفلسطينية.

ولضمان فرض أمر واقع مخططها الاستيطاني غير المشروع في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، لجأت حكومة الاحتلال الإسرائيلي إلى استغلال الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب للتعتيم على هذه الممارسات، وتبرير عدوانها واجتياحها المتكرر للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، واغتيالها للمئات من كوادر الشعب الفلسطيني الرافضين لهذا الاحتلال وبدون محاكمات، وبثت حملة من الدعاية والادعاءات الكاذبة التي لا تمت للحقيقة بصلة حول السلطة الفلسطينية، لتبرير حصارها وعدوانها المتكرر عليها وعلى مؤسساتها الأمنية، بهدف إضعاف قدراتها وإثبات عجزها، لتسهيل تشييدها لما أسمته بجدار العزل الأمني العنصري في عمق هذه الأراضي بما فيها مدينة القدس الشريف، لفرض حدود دولة إسرائيل الكبرى في المنطقة من جانب واحد، وقطع الطريق أمام إمكانية نجاح تنفيذ خارطة الطريق، وأية فرصة أخرى ممكنة للحل النهائي الكفيل بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تعتبر القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي واللب

الحقيقي لمشكلة الشرق الأوسط، تجدد استنكارها وإدانتها لهذه الانتهاكات الإسرائيلية، التي كانت سببا مباشرا في تعثر محاور مفاوضات عملية السلام، ووصولها إلى طريق مسدود. كما تؤكد على المسؤولية الخاصة التي تقع على الأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن والأعضاء الفاعلين فيه وفي اللجنة الرباعية لوقف هذا العدوان الإسرائيلي، وفرض إيجاد الحل العادل والنهائي والشامل لهذه القضية، والمستند على جملة أحكام اتفاقيات وقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، فضلا عن قرار مجلس الأمن الأخير ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي نعرب عن ترحيبنا به، لما يوفره من دعم سياسي لخارطة الطريق التي تتماشى في منهجها مع الحل العربي المطروح بموجب مبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت عام ٢٠٠١.

ونؤكد أيضا على أن احتواء العنف الدائر والمتنامي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والمنطقة ككل يتطلب ابتعاد المجتمع الدولي عن سياسات ازدواجية المعايير، واتخاذ الخطوات العاجلة الكفيلة بتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني، والإفراج عن آلاف المعتقلين في السجون الإسرائيلية، ووضع حد عاجل وفاعل للعدوان والإجرام الإسرائيلي المتمادي في المنطقة، وتأمين تفكيك مستوطنات إسرائيل غير القانونية، وانسحابها الكامل وغير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الشريف وهضبة الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، وأيضا تأمين عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وذلك في إطار ما نصت عليه الشرعية الدولية وخارطة الطريق التي تعمدت إسرائيل على خرقها، وإلا ستظل منطقتنا ذات الأهمية الاستراتيجية في العلاقات الاقتصادية الدولية تعيش في حالة من التوتر المتصاعد وعدم الاستقرار، الأمر الذي سيؤثر بدوره على مسألة السلم والأمن الإقليمي والدولي برمته.

السيد بن مصطفى (تونس): يسعدني أن أعرب لكم عن بالغ التقدير لما توليه الجمعية العامة من عناية موصولة لقضية الشعب الفلسطيني المناضل وللوضع المتدهور في منطقة الشرق الأوسط، سعيا للحفاظ على ركائز السلم والاستقرار بالمنطقة ودعما لحق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في استعادة أراضيها وحقوقها المشروعة.

يمر الوضع في منطقة الشرق الأوسط بمرحلة دقيقة تستدعي تضافر جهود المجموعة الدولية وكافة الأطراف الفاعلة من أجل إيقاف دوامة العنف والصراع الذي تردت فيه المنطقة والعودة بها إلى دائرة الحوار والتفاوض والعمل الجاد والمسؤول، الهادف إلى إنهاء الصراع وإقرار حل عادل ودائم وشامل يضمن تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة ويوفر أسباب التعايش السلمي بين شعوب المنطقة.

وإننا نعتقد أن المجموعة الدولية مدعوة إلى التحرك الناجع من أجل تفعيل قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالنزاع في الشرق الأوسط، ولا سيما القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) الصادرين عن مجلس الأمن واللذين ينصان على حتمية إقامة دولة فلسطينية تتعايش مع إسرائيل جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها كسبيل وحيد لإقرار سلام دائم في المنطقة.

وقد جاء قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣) ليؤكد مجددا تمسك المجموعة الدولية بتفعيل خارطة الطريق كإطار لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، مع التأكيد أيضا على أهمية أن يشمل الحل كافة مسارات النزاع بين إسرائيل والدول العربية، وعلى ضرورة التزام الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ببنود خارطة الطريق حتى يتسنى التجسيد الفعلي لرؤية الدولتين المتعايشتين في كنف الأمن والسلام، والتوصل إلى

إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي برمته وإعادة مقومات الأمن والاستقرار إلى المنطقة.

كما أن إحلال السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل واللامشروط من الجولان السوري المحتل، وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة تطبيقا للقرارات والمرجعيات ذات الصلة.

ولعله من المهم أن تستخلص المجموعة الدولية من تجربة العقد الماضي ما يتعين من دروس وعبر حتى يتسنى لها تجنب العوامل والثغرات التي أدت في السابق إلى تعثر مسيرة السلام بما يسمح بتهيئة الظروف الملائمة لإنجاح المفاوضات المستقبلية التي ننشدها جميعا لتجسيد خارطة الطريق على أرض الواقع ووضع حد للنزاع في المنطقة.

إننا نتطلع بكل أمل إلى أن تسهم المساعي التي تقوم بها اللجنة الرباعية لتفعيل خارطة الطريق، في إعادة بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإفساح المجال لاستئناف مفاوضات السلام بما يفضي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ولا شك أن إمعان إسرائيل في سياستها الحالية القائمة على فرض الأمر الواقع والتوسع الاستيطاني والإصرار على مواصلة بناء الجدار الفاصل وإفراغ خارطة الطريق من مضامينها غير ملائم للانطلاقة الفعلية المنشودة لعملية السلام، مما يضاعف من المسؤولية الملقاة على عاتق المجموعة الدولية في حمل إسرائيل على وقف اعتداءاتها المتكررة ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية، والالتزام بالشرعية الدولية، واحترام مقتضيات القانون الدولي الإنساني، والتخلي عن سياستها الاستيطانية، والعودة بجدية إلى المفاوضات.

كما أن تونس تعتقد أن الوقت قد حان لاعتماد الدعوة التي تقدم بها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي لتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، لا سيما وأن هذه الدعوة التي تحظى بمساندة العديد من الدول تنسجم تماما مع متطلبات خارطة الطريق التي تظل في حاجة إلى آلية تضمن تنفيذها على الأرض وتمنع أي محاولات لتقويض جهود السلام.

ونحن نعتقد أن منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة مدعوة لمواصلة القيام بدورها المركزي في معاضدة تطلعات الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه ومساندة الحكومة الفلسطينية الجديدة للنهوض بمؤسساتها الوطنية ولمواجهة التحديات التي تفرضها المرحلة المقبلة.

كما أن بناء الدولة الفلسطينية وإعادة إعمار ما تم تدميره بالأراضي المحتلة ومعالجة الوضع الإنساني الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني، يعد مسؤولية إنسانية مشتركة ملقاة على المجموعة الدولية بغية تقديم المساعدة العاجلة والمكثفة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذا الشعب.

إن تونس، من منطلق إيمانها الثابت بعدالة القضية الفلسطينية والتزامها الدائم بنصرة الشعب الفلسطيني طيلة فترات محنته، حرصت على أن يكون إسهامها فاعلا في كافة مساعي التسوية السلمية والدائمة والشاملة لهذه القضية منذ مؤتمر مدريد وصولا إلى مبادرة السلام العربية التي تم تبنيها في قمة بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢، والتي قابلها الطرف الإسرائيلي بتصعيد اعتداءاته على الشعب الفلسطيني، والتنصل من كل التعهدات والاتفاقيات التي التزمت بها حكومات إسرائيل المتعاقبة.

وستواصل تونس جهودها ثنائيا وإقليميا ودوليا بهدي ومتابعة موصولة من سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، من أجل إيجاد حل شامل ودائم وعادل، يمكّن الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة ويوفر ظروف الأمن والاستقرار والتعايش السلمي في منطقة الشرق الأوسط، ويتيح المجال لشعوبها للتفرغ للتنمية والإعمار.

ولا يسعني في خاتمة هذه الكلمة إلا أن أجدد تقدير الحكومة التونسية للجهود المتواصلة التي ما فتئت تبذلها الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها بتوجيه من السيد الأمين العام، بهدف تفعيل دورها في معالجة قضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، والتخفيف من المعاناة التي يواجهها الشعب الفلسطيني الشقيق، بما من شأنه أن يدعم المساعي الدولية الرامية إلى القضاء على الصراعات المزمنة وبؤر التوتر في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، وصولا إلى إعادة إحياء قيم التضامن والتسامح والتفاهم بين كافة دول وشعوب الشرق الأوسط على درب تكريس أسس السلم والأمن في المنطقة وفي العالم.

السيد قرنفل (لبنان): مضت اليوم ست وخمسون سنة على صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة – قرار جمعيتنا هذه – في دورتها الثانية، وحمل الرقم ١٨١. كان هذا القرار أول محاولة للمنظمة الدولية الفتية لوقف القتال الناشب في فلسطين بين سكانها العرب الفلسطينيين الأصليين ومجموعات المستعمرين الصهاينة الذين جاءوا في غالبيتهم من أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل الانتداب البريطاني، لإنشاء وطن قومي يهودي على أرض فلسطين.

دعا القرار ١٨١ إلى حل يقضي بتقسيم فلسطين الانتداب إلى دولتين، الأولى عربية والثانية يهودية مع اتحاد اقتصادي يجمع بينهما. وبالرغم من كون العرب الفلسطينيين يشكلون آنذاك أكثر من ٩٠ في المائة من السكان، إلا أن قرار التقسيم أودع نصف مساحة فلسطين للعشرة بالمائة من السكان اليهود الوافدين، وذلك بدون سبب ظاهر سوى ضغط دولي كان دافعه الأساسي العطف لما تعرض له اليهود من اضطهاد – في أوروبا – من قِبل النازيين وحلفائهم خلال الحرب العالمية الثانية وقبلها، وضغط محلي قامت به على القوات البريطانية منظمات إرهابية صهيونية من أمثال منظمات شترن والايرغون والهاغانا، التي كانت تعمل على إشاعة الذعر بين السكان الفلسطينيين الآمنين وتنكل بهم، لإجبارهم على إفراغ البلاد من سكانها الأصليين، واشتهرت تلك الفترة بالمجازر التي ذهب ضحيتها آلاف الفلسطينيين في قراهم وفي مدنهم مما حمل أغلب الباقين منهم إلى الهجرة واللجوء إلى الدول المجاورة، ومما أدى إلى استيلاء المنظمات الصهيونية على أسلحة الجيش البريطاني ومستودعاته وعلى أراضي الفلسطينيين وممتلكاتهم.

منذ ذلك التاريخ وملف القضية الفلسطينية معروض كل عام على كل جمعية عامة. يتعاظم ويتفاقم وتتخذ بصدده القرارات المناسبة غير القابلة للتنفيذ في حين ينظر مجلس الأمن خلال السنة في الفظائع التي ترتكبها إسرائيل باستمرار بحق الشعب الفلسطيني ويتخذ قرارات أخرى غير قابلة للتنفيذ.

ومنذ ذلك الوقت وإسرائيل ترفض تنفيذ أي قرار يصدر عن هذه المنظمة الدولية ويعيد للفلسطينيين أي حق أو أي اعتبار ولا تزال إسرائيل على هذا النحو، إذ أن هذه القرارات لا تؤخذ تحت اعتبارات الفصل السابع.

وانتهجت إسرائيل منذ قيامها استراتيجية ثابتة وتعاقبت حكوماتها وقياداتها العسكرية على تنفيذ هذه الاستراتيجية. أما أهم مكونات هذه السياسة فكانت ولا تزال: أولا، زيادة عدد السكان اليهود باستقدامهم من دول الشتات، وزيادة عدد المستعمرات الاستيطانية لاستيعابهم وابتلاع أكبر رقعة من الأرض وأكبر كمية من المياه من الفلسطينيين بالترغيب تارة وبالترهيب طورا. ثانيا، مطالبة دول العالم الغربي بالمساعدات المادية والعسكرية وبالتعويضات عن ضحايا النازية لبناء قدرات إسرائيل العسكرية بما يسمح لها بقمع الفلسطينيين والاعتداء على من يؤيد الفلسطينيين من دول الجوار العربية. ثالثا، منع الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم ومن استغلال رزقهم

وتهجيرهم خارج البلاد ومنع قيام الدولة الفلسطينية تحت أي سبب من الأسباب أو عذر من الأعذار. رابعا، اتهام إسرائيل لكل من لا يجاري السياسة الإسرائيلية هذه بالمعاداة للسامية أو بمساعدة الإرهاب والتشهير به.

استمرت الحكومات الإسرائيلية كافة على هذه السياسة العدوانية والتوسعية، رغم أن بعضها سلك أساليب المهادنة أو المراوغة أو التسويف. وبقيت القيادات العسكرية المتعاقبة أداة تنفيذ هذه السياسة باللجوء اليومي إلى العنف والإكراه ضد الفلسطينيين، فقامت بحملات لا تقل فظاعة عن ممارسات مجرمي الحرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضد الدول العربية المجاورة المستقبلة للاجئين الفلسطينيين. ولا تزال إسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية وتحاول ضم القدس والجولان السوري وأجزاء لا تزال محتلة من جنوب لبنان، بما فيها مزارع شبعا.

وبقيت القضية الفلسطينية دون حل، بل وكأنها عقدة كأداء. وتشعبت عن القضية الفلسطينية قضية الصراع العربي الإسرائيلي واحتلال إسرائيل للأراضي العربية. ثم تشعبت عن هذه وتلك قضية الشرق الأوسط والسلام الإقليمي والخطر الإقليمي.

خلال السنوات الست والخمسين التي مضت ثبت للعالم أجمع أن هناك شعبا فلسطينيا يقف صامدا شجاعا شامخا في وجه جيش الاحتلال الإسرائيلي، شعب يتمسك بأرضه وبحضارته وإنسانيته أمام الطغيان الذي تحاول أن تفرضه عليه مجموعات من الشتات لا علاقة لها بالأرض ولا علاقة لها بالتاريخ – غريبة عن المنطقة وعن شعوبها الباسلة والمقاومة.

ومن دواعي الأسف ملاحظة أن المجتمع الدولي ساهم من فرط تمسكه بالحلول السلمية في الفشل في مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية الظالمة، وساهم هذا المجتمع الدولي في بروز دولة خارجة عن القانون الدولي، هي دولة إسرائيل التي تمادت في عدم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة وعدم احترام التعهدات الدولية واستمرت في سياسات الإرهاب والابتزاز. ولعل أبرز ما يثبت ذلك مئات القرارات التي رفضتها إسرائيل، متهمة المجتمع الدولي حين يتخذها بأنه يقف إلى جانب الفلسطينيين وأنه معاد لكونها دولة يهودية. وكأنها تريد أن تُنسي العالم أنها دولة محتلة ومستعمرة لأراضي الغير.

وأمثلة ذلك ناصعة ومتواصلة في رفض إسرائيل لمقررات هذه المنظمة، منذ رفضها قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د – ٣) الذي يقضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم، إلى آخر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن كالقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي أوصى مجددا بقيام الدولة الفلسطينية لتعيش بسلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، إلى رفض إسرائيل هذه السنة لقرار الجمعية العامة (A/RES/ES-10/13) القاضي بوقف بناء الجدار العنصري العازل أو إلى رفضها قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣) بتبني خارطة الطريق. واليوم بالذات ترفض إسرائيل حسب ما نسمع وثيقة جنيف – سويسرا، مع أن هذه الخريطة وهذه الوثيقة لا تؤمنان أدنى حق من حقوق الفلسطينيين بل تشكلان بداية مفاوضات فقط. وتعلمون أن إسرائيل رفضت عروضا عديدة للسلام ومبادرة عربية قل مثيلها، مبادرة السلام العربية المتخذة من قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

إن حكومات إسرائيل اليوم أكثر من أي يوم مضى هي الخارجة على القانون وعلى المجتمع الدولي وليس الفلسطينيون الذين يسعون بما لديهم من أرواح أعز أبنائهم إلى قيام دولتهم على أرضهم الوطنية وعاصمتها القدس وفقا لحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وإسرائيل هي سبب الحروب والويلات التي تعرفها المنطقة وليس الفلسطينيون. وهي التي تهدد الأمن والسلام الدوليين برفضها قواعد التعايش بين شعوب المنطقة.

ولن تكتسب إسرائيل احترام دول العالم وستبقى مذنبة شر ذنب، بالرغم من الدعاية أو العلاقات العامة التي لم تعد تتقبلها حتى عقول البسطاء، ما لم تقبل إسرائيل عمليا بقيام دولة فلسطينية على أسس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى مبادئ مؤتمر مدريد والأرض مقابل السلام، وما لم تحترم حقوق الشعب الفلسطيني احتراما كاملا، بما فيها حقه في الحياة وإقامة دولته على أرضه الوطنية، وإلا ستبقى إسرائيل دولة جائرة تحتل أراضي الغير وتقتل أبناءهم.

هذه هي باختصار مأساة القضية الفلسطينية المستمرة، قضية شعب على حق، مقابل سلطة احتلال واستعمار. ولا بد لشعب فلسطين أن يهزم الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي مهما كانت التضحيات. وسيقف المجتمع الدولي وسنقف جميعا إلى جانب هذا الشعب إلى أن يتحرر من سلطة الاحتلال، ويعود أبناؤه إلى ديارهم. هذا موقف حق علينا جميعا أن نتمسك به حتى يتم زوال الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي عن الأراضي العربية، وتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): في هذا اليوم الذي نحتفل فيه باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة، يود وفدي أولا وقبل كل شيء أن يؤكد من جديد دعم حكومة وشعب ماليزيا المستمر والمطلق لقيادة وشعب فلسطين وتضامننا معهم في كفاحهم الباسل لتأكيد حقوقهم غير القابلة للتصرف. ولا نزال ملتزمين بمساعدة الرئيس ياسر عرفات، بالإضافة إلى رئيس الوزراء أحمد قريع وحكومته، في الجهود التي يبذلونها لتحقيق السلام وإنشاء دولة فلسطين.

ويرحب وفدي بهذه المناقشة حول البند ٣٨ من جدول الأعمال المتعلق بـ ''قضية فلسطين'' بالاقتران بالاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يتسم بأهمية للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. بيد أننا نعتبر أن من المؤسف إلى حد بعيد أن تجري المناقشة اليوم وسط العمليات العسكرية المتواصلة التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين الأبرياء، والتي استمرت دون توقف خلال السنوات الثلاث الماضية. لقد أسفرت الحملة الإسرائيلية هذه عن خسائر بشرية ومادية مريعة، وتسببت في بؤس ودمار لا حد لهما وأوجدت حالة طوارئ إنسانية على نطاق لم يسبق له مثيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكل هذا هو من بين النتائج التي توصلت إليها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقريرها (A/58/35).

وتعرب ماليزيا عن قلقها العميق إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف، والتي لا تزال خطيرة ومتقلبة جدا. ولا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من السياسات والممارسات القمعية اللاإنسانية المقيتة التي تمارسها سلطة الاحتلال. ولا نزال ننتظر أن نرى حدوث تخفيف حقيقي لحدة التوتر، بالرغم من الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي لإعادة عملية السلام إلى مسارها، لا سيما من خلال تنفيذ خارطة الطريق. وبدلا من ذلك، فإننا نشهد تكثيف العمليات العسكرية الإسرائيلية، التي تتسبب في مزيد من القتلى ومزيد من الجرحى بين المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. وما فتئت أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة بازدياد. وتستحق كل هذه الأعمال الإدانة بأشد لهجة، ويجب على إسرائيل أن تضع حدا لها دون أي مزيد من الإبطاء وأن تبدي للمجتمع الدولي أنها ملتزمة بإخلاص بالتوصل إلى حل سلمي لا عسكري.

وتؤكد ماليزيا من جديد أنه يجب ألا يسمح لإسرائيل بأن تستخدم مسألة الأمن وحماية مواطنيها من

الإرهاب كذريعة أو كمبرر لتدابيرها القمعية العنيفة ضد الشعب الفلسطيني. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قتل نحو ٢ ٩٤٧ فلسطينيا و ٨٦٢ إسرائيليا. ومن المفجع إلى أقصى الحدود أن يقتل أثناء تلك الفترة أكثر من ٥٩٠ طفل فلسطيني و ١٠٠ طفل إسرائيلي. وإن عدم التناسب في عدد القتلى من أحد الجانبين لا يحتاج إلى توضيح. وإن الاستعمال المفرط للقوة من جانب إسرائيل أدى إلى أعمال عنف انتقامية من جانب الفلسطينيين، بما فيها التفجيرات الانتحارية.

ويستحق العنف الموجه للمدنيين الأبرياء، الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، إدانة متساوية. إلا أن هذا العنف يرجع بكل تأكيد إلى استمرار احتلال إسرائيل غير الشرعي للأرض الفلسطينية بالإضافة إلى السياسات والممارسات الاستفزازية والقمعية التي مارستها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خلال السنوات الـ ٣٦ الماضية. ولذلك، فإن على إسرائيل أن تدرك أن من الجوهري لتحقيق السلام القبول بخارطة الطريق والتنفيذ المخلص لها فهذا سيفضي إلى حل دائم يستند إلى وجود دولتين. هذا هو مفتاح السلام والأمن لكل من الطرفين. ونأمل أن يؤدي القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى تشجيع الطرفين على استئناف عملية السلام بحسن نية وإلى تنفيذ خارطة الطريق بشكل جدي ودون مزيد من الإبطاء.

ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن وزير خارجية ماليزيا، بصفته رئيس الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز، أصدر بيانا في بوتراجايا بماليزيا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وقد رحب في ذلك البيان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، باعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي يقر خارطة الطريق القائمة على الأداء التي وضعتها المجموعة الرباعية والتي ستفضي إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يقوم على أساس وجود دولتين، ويهيب بالأطراف أن تفي بالتزاماتها. وقد سبق أن طلبت تعميم بيان الوزير كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وتشاطر ماليزيا القلق الذي أعربت عنه اللجنة من أنه بالرغم من قبول السلطة الفلسطينية لخارطة الطريق دون أي تحفظ، فإن حكومة إسرائيل لم تقرها تماما. وإسرائيل، بطرحها سلسلة من الشروط لقبولها، إنما تهدد، في الحقيقة، بتجريد خطة السلام من فعاليتها. وفشل إسرائيل الذي يتعذر تبريره في تنفيذ التزاماتها المترتبة على خارطة الطريق، لم يؤد فقط إلى استقالة رئيس الوزراء السابق محمد عباس وحكومته، وإنما تسبب أيضا في تصعيد الفلسطينيين لأعمال الثأر. وتحث ماليزيا كلا الطرفين على الامتثال لتعهداته بموجب خارطة الطريق وتنفيذها على وجه السرعة تنفيذا تاما وأمينا.

وقد أوضحت ماليزيا إدانتنا للعنف والإرهاب. ونؤكد مجددا أن قتل مدنيين أبرياء في هذا الصراع هو أمر غير مقبول، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين. لكن مما يثير غضبنا تكثيف الاحتلال الإسرائيلي، وقتل المدنيين عمدا، وأعمال الإعدام من دون محاكمات، وتدمير المنازل، والمزارع والممتلكات الأخرى، والخنق الاقتصادي، والعقاب الجماعي وسائر الممارسات التي ترتكب بشكل متعمد وبانتظام ضد السكان الفلسطينيين. ومما يثير غضبنا بنفس الدرجة استمرار الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، وبشكل خاص قيام إسرائيل في الوقت الحاضر، بتشييدها غير المشروع للجدار العازل التوسعي في الضفة الغربية المحتلة وفي مناطق قريبة من القدس الشرقية. ويمضي تشييد هذا الجدار في تجاهل تام للقرار د إ ط-١٠/١٣ الذي أصدرته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

وتشييد الجدار في أعماق الأراضي المحتلة ينتهك انتهاكا واضحا اتفاقية جنيف الرابعة. وهذا البناء، مقترنا بالتشييد المستمر للمستوطنات والطرق والجسور غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قد أحدث بالفعل تغييرات هائلة في الوضع القائم وأثر تأثيرا سلبيا على تنفيذ خارطة الطريق. وعلى المدى الأطول يمكن لهذا أن يضرّ بنتائج المفاوضات المقبلة المتعلقة بالوضع الدائم ويمنع إقامة دولة فلسطينية متماسكة. ونحن نرى هذا غير مقبول على الإطلاق ونتطلع إلى مواصلة دراسة هذه المسألة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة، التي ينبغي أن تنظر في تقرير الأمين العام (A/58/416) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

ومن التطورات المثيرة للانزعاج الشديد أنشطة المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفقا للأرقام التي نشرتها وزارة داخلية إسرائيل نفسها، فإنه بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٣، كان هناك ٢٣١ ٤٤٣ مستوطنا إسرائيليا غير قانوني – من بينهم ٤١٥ ٥ مستوطنا جديدا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ومما يثير الانزعاج، أنه توجد في أيدي المستوطنين حوالي ١٠ ٠٠٠ قطعة سلاح من أنواع مختلفة، بما فيها الأسلحة الثقيلة، والبنادق الآلية ومدافع الهاون، وتفيد التقارير أن بعض هذه الأسلحة قد وفره الجيش الإسرائيلي.

وتبين التقارير الأخيرة أن اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين أصبحت عدوانية وعنيفة بشكل متزايد، مما أدى إلى المزيد من الوفيات والإصابات. وللأسف، فإن معظم هذه الحوادث لا تبرزه وسائط الإعلام. وأصبح المزارعون الفلسطينيون، والتجار، وتلاميذ المدارس، ورجال الدين، وأيضا الممتلكات المدنية هي الأهداف المفضلة. وهذه الاعتداءات، بما فيها تلك التي تقوم بها شبكة سرية جديدة من المستوطنين، من الواضح أنها يراد بها تخويف الفلسطينيين، وردعهم، ومعاقبتهم. ونعتقد اعتقادا قويا أنه يجب على حكومة إسرائيل أن توقف هذه الأعمال التي يقوم بها مواطنوها وقفا كاملا. ولا يمكن لإسرائيل أن تتكلم ببساطة عن أعمال العنف والإرهاب التي يرتكبها الفلسطينيون وتتجاهل العنف الذي يرتكبه مواطنوها ضد الفلسطينيين.

ويلاحظ وفد بلدي بقلق بالغ أن ما يقدر بـ ٦ ٥٠٠ سجين فلسطيني محتجزون في معتقلات إسرائيلية وأن ٦٨٧ فلسطينيا يحتجزهم الجيش الإسرائيلي احتجازا إداريا. وتتطلب هذه المسألة اهتمام حكومة إسرائيل العاجل الجاد. ومما يثير انزعاجا أكثر لماليزيا أن ٣٥٠ من أولئك السجناء هم من الأطفال، ٩ في المائة منهم – أي ٣٢ طفلا – تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٤ سنة. وقد ذكر أنه بالرغم من كونهم صغارا، فإنهم يعاملون معاملة السجناء البالغين ويتعرضون لأنواع مختلفة من سوء المعاملة والتعذيب. وتتفق ماليزيا مع تأكيد اللجنة بأن حل مسألة السجناء الفلسطينيين من شأنه أن يكون خطوة كبرى نحو بناء الثقة على كلا الجانبين، بغرض تعزيز الثقة المتبادلة على المدى الطويل من أجل الحفاظ على سلام دائم بين الجانبين.

ولا تزال ماليزيا تؤيد وتشجع أي جهد دولي يستهدف تحقيق حل عادل وشامل ودائم للصراع يقوم على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، فضلا عن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ونعتقد أن على المجتمع الدولي مسؤولية ملحة لتكثيف جهوده لإيجاد حل سلمي دائم للصراع. وفي هذا الصدد، تؤكد ماليزيا مجددا تأييدها للجهود الهامة التي تبذلها اللجنة الرباعية والأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة، وتتطلع إلى مبادرات جديدة وجريئة تستهدف استئناف عملية السلام.

وتثني ماليزيا ثناء كبيرا على العمل القيم الذي قامت به لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعلى عمل الأمين العام. ونأمل أن يواصلا أداء مهامهما وولاياتهما حتى يتحقق السلام وتنشأ دولة فلسطين. وتأمل ماليزيا أيضا أن تكشف الأيام القادمة قريبا عن بعض التطورات الإيجابية نحو إنهاء الجمود الراهن في العملية السلمية.

إن الجمعية العامة هي آخر معقل للأمل بالنسبة للشعب الفلسطيني. ويجب أن تتمسك الجمعية العامة بحكم القانون ومقاصد وأهداف الميثاق. وفي هذا الصدد، يسر ماليزيا أن تشارك الوفود الأخرى في تقديم مشاريع القرارات الأربعة التي طرحتها لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والتي قدمت إلى الجمعية للنظر فيها في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

في الختام، اسمحوا لي بأن أقول إن ماليزيا تنتظر اليوم الذي يجلس فيه وفد فلسطين بيننا في قاعة الجمعية العامة هذه، ليس في الشرفات الجانبية بصفته مراقبا، وإنما بالشكل المناسب كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ونتطلع إلى اليوم الذي يشارك فيه المجتمع الدولي الفلسطينيين في الاحتفال بفرحة استقلالهم وإقامة دولتهم. وعسى أن يأتي هذا اليوم إلينا في المستقبل القريب، على النحو المنشود في خارطة الطريق وفي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يحتفل المجتمع العالمي اليوم، احتفالا مناسبا، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهذه مناسبة تتطلب التأمل العميق والتفكر بشأن ما يمكن للعالم أن يفعله لإنهاء سفك الدماء، وأيضا لإقامة بنية سلام في تلك الأرض التي قاسى شعبها الكثير من المعاناة أمدا طويلا.

ونحن نثني على قيادة السفير بابا لويس فول وعلى عمل لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونشكر أيضا الأمين العام لتقريره (A/58/416) ولمساعيه التي لا تكل في سبيل السلام.

وفي هذا اليوم، يؤكد شعب بنغلاديش مجددا تضامنه القوي مع شعب فلسطين في كفاحه العادل والمشروع من أجل الاستقلال وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

لقد شهد العام الماضي تدهورا سريعا للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما شهد انتهاكا مستمرا لحقوق الإنسان الأساسية من قِبل قوات الاحتلال. وبالرغم من ومضات الأمل التي تظهر أحيانا، فإن عملية السلام لا تزال متوقفة. ومما يزيد المشكلة تعقيداً استمرار إسرائيل في تشييد ما يسمى ''الجدار الأمني''، الذي يقوض بشكل خطير الجهود الدولية المبذولة للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع. فما زالت المستوطنات غير القانونية تشكل عائقاً في طريق السلام. ويلزم أن يتصرف المجتمع الدولي بشكل موحد، وبقوة متجددة وتصميم أكبر على إيجاد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ولا تزال بنغلاديش على اقتناعها بأن السلام الشامل في الشرق الأوسط لا يمكن ضمانه إلا من خلال التنفيذ الكامل غير المشروط لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهي من جانبها كما كانت دائماً ملتزمة دون وجل إزاء جميع الجهود الرامية إلى إرساء سلام حقيقي في تلك المنطقة. وسوف يتطلب إحياء عملية السلام شجاعة وتبصراً والتزاماً وتفانياً من الأطراف المعنية. كما أنه سيتطلب نبذ جميع الأطراف للعنف بكافة أشكاله. ولدينا كل الثقة في أن قيادات الجهات المعنية قادرة على إظهار تلك الصفات.

وسلامة الرئيس عرفات وأمنه أمر في المقام الأول من الأهمية، ولا بد من ضمانهما كشرط لا غنى عنه لإحراز التقدم صوب السلام. ولا يمكننا الاعتقاد بأن التعطش للسلام لا يسكن قلب كل شخص في تلك المنطقة، رجلاً كان أو امرأة، فلسطينياً أو إسرائيلياً.

وبينما نحتفل بالأعياد المقدسة للأديان العظيمة الثلاثة التي نبعت من تلك الأرض، وهي الإسلام واليهودية والمسيحية، فإننا نحث المؤمنين بها على اتباع رسالة السلام والتسامح والوئام، وهي قيم متأصلة في التقاليد التي ورثتها الأديان الثلاثة.

السيد ماثراني (الهند) (تكلم بالانكليزية): بينما نحتفل بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، نود أن نؤكد مجدداً تضامننا التقليدي مع هذا الشعب، وأن نعرب عن دعم الهند المستند إلى المبدأ والمتواصل لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأواصر الصداقة التي تربط الهند بالشعب الفلسطيني ثابتة لا تتغير وقائمة على تفاعل ثري ومتنوع عبر عقود كثيرة.

وما برحت الحالة المتعلقة بقضية فلسطين تشكل مصدراً للقلق الدائم والعميق لنا وللمجتمع الدولي. وقد لاحت بشن خارطة الطريق في وقت سابق من هذا العام إمكانية لبلوغ منعطف. ومما أيقظ الآمال في هذا الاتجاه الاتفاق الموقع في حزيران/يونية ٢٠٠٣ بين حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من أجزاء من قطاع غزة وبيت لحم، وإعلان وقف لإطلاق النار من قبل الجماعات الفلسطينية. بيد أن تجدد اندلاع العنف منذ شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣ قد أخرج العملية عن مسارها ومن ثم تجمد تنفيذ خارطة الطريق. بل إن بعض الأفعال عكست في الواقع مسار العملية السياسية.

وقد أتيح لنا أن نعرب عن آرائنا بالتفصيل في مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر من هذا العام، وفي وقت لاحق في مناسبة الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك سنقتصر اليوم على الإضافة إلى ملاحظاتنا السابقة.

ولا زلنا نشعر بالفزع الشديد والقلق البالغ إزاء ما تشهده المنطقة من تصاعد مسلسل العنف والانتقام، وازدياد حالات التوتر حدة. ويتحدث عدد الخسائر في الأشخاص عن نفسه. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قتل أكثر من ٢ ٨٠٠ فلسطيني وأكثر من ٨٠٠ إسرائيلي وأصيب الآلاف. ووراء كل رقم من هذه الأرقام قصص تحكي خسارة وآلاماً بشرية.

وقد كانت بعض الإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل مؤخراً مسؤولة بصفة خاصة عن هذه الحالة الخطيرة، ومنها استعمال القوة المفرطة في توجيه ضربات عسكرية، والاستهداف بعمليات الاغتيال، وتشييد حائط فاصل، وهدم المنازل، والتوسع في المستوطنات. كذلك جرى تفجير القنابل في المقاهي والمطاعم وشن الهجمات على المدارس ووسائل النقل العام، بما فيها الحافلات، مما أوجد جواً من الخوف والترقب الدائم. والمحصلة هي تخريب عملية السلام.

وتدين الهند بقوة جميع أعمال الإرهاب والعنف، وتؤكد مجدداً موقفها المتمثل في أنه لا يوجد أي تبرير مطلقاً لشن الهجمات على المدنيين العزل، بمن فيهم النساء والأطفال. ولن يمكن توفير البيئة التي تؤدي إلى استمرار الحوار إلا بالوقف الفوري والكامل للعنف، بما فيه جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير.

وليست هذه الانتكاسات في مسعى السلام بلا آثار مؤذية على الأوضاع الإنسانية في الأراضي المحتلة. ووفقاً لتقرير للبنك الدولي، نشر في أيار/مايو ٢٠٠٣، فقد ٩٢ ٠٠٠ فلسطيني وظائفهم في إسرائيل وفي المستوطنات

الإسرائيلية، في حين فقدت ٠٠٠ ١٠٥ وظيفة أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وانخفض متوسط الدخل الحقيقي للفرد بنسبة ٤٦ في المائة، وانهار الاستثمار بنسبة تقرب من ٩٠ في المائة خلال الفترة ذاتها. ونتيجة لذلك، يعيش ٦٠ في المائة من السكان الفلسطينيين الآن دون خط الفقر.

ومن دواعي الأسف أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قد أصبحت من ضحايا الأعمال القتالية المستمرة أو هدفاً من أهدافها. فقتل ستة من موظفي الأونروا خلال العام الماضي. ولا يزال المناخ الذي يتعين على الوكالة أن تضطلع فيه بعملياتها يؤثر تأثيراً سلبياً في قدرتها على إيصال خدماتها. ويلزم رفع حالات الإغلاق والحصار من أجل إتاحة سبل الوصول غير المقيد للمؤن الإنسانية، كما يلزم الإفراج عن أموال السلطة الفلسطينية من أجل التخفيف من خطورة الحالة وتفادي مزيد من الأزمات.

ويؤدي استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك تشييد الجدار، لزيادة تفاقم حالة بالغة السوء بالفعل. فتشييد الجدار عمل من طرف واحد لا يتمشى مع خارطة الطريق. ومن شأن بنائه أن يفصل الفلسطينيين عن أراضيهم. ولا يمكن تبرير هذا العمل ولا بد من وقفه. وأهم من ذلك أن إصرار إسرائيل على المضي في إنشائه سوف يفسر على نطاق واسع بأنه محاولة للحكم المسبق بنتائج أي مفاوضات للوضع النهائي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، على النحو الذي تدعو إليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولدى الهند اقتناع بأن السبيل للتوصل إلى تسوية دائمة وعادلة وسلمية للصراع وإلى سلام شامل في المنطقة يتمثل في التنفيذ السريع وبنية حسنة من جانب جميع الأطراف لخارطة الطريق المقدمة من المجموعة الرباعية، التي تتضمن جداول زمنية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ولها مقومات البقاء، توجد جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن مؤخراً القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي يتضمن تأكيداً جديداً لتلك المبادئ. كما نرى من المشجع أن نطلع على تقارير تفيد بإمكان استئناف مفاوضات السلام. ونرجو أن تسود الدبلوماسية والحنكة السياسية بتوافر الإرادة اللازمة والتصميم والالتزام القوي بإحلال سلام دائم.

السيد أبو العطا (مصر): حمل العام الفائت، بالنسبة للمسألة الفلسطينية، الكثير من التطورات التي تباينت بين استمرار العنف وأعمال العنف المضاد التي سادت العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية منذ اليوم المشؤوم في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وبين لحظات الأمل في التحرك الجاد والصادق من أجل التوصل إلى تنفيذ الرؤية التي تضمنها قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) في وجود دولتين تعيشان في حُسن جوار وداخل حدود آمنة ومعترف بها لكليهما في أرض فلسطين التاريخية، إحداهما إسرائيل والأخرى فلسطين. كما جاء إعلان خريطة الطريق، كمنهج دولي متفق عليه يستهدف تحقيق هذه التسوية المبتغاة، بمثابة النقطة المحورية التي استحوذت على تأييد الجميع، وأعطت الأمل في النجاح في تجاوز هذا الوضع المأساوي الذي يتعرض له شعب فلسطين نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، وكذلك الظروف المعقدة التي تسود إسرائيل نتيجة استمرار التمسك بسياسات الاحتلال وممارساته المرفوضة.

وكان لمصر جهودها الدؤوبة، ولا زالت، من أجل تهيئة المناخ المناسب والظروف المؤاتية لتشكيل وضع جديد متغير، يفتح الطريق لمفاوضات جادة ومخلصة تستهدف تحقيق كافة عناصر ومراحل خريطة الطريق، وصولا إلى نقطة إقامة الدولتين المتجاورتين. وللأسف ومثلما قلنا، كانت هناك لحظات أمل وأخرى مليئة بالعنف والمواجهة. إلا أنه في

مواجهة كل ذلك الوضع الحزين، اكتشف الجميع، وفي مقدمتهم حكومة إسرائيل، أن لا هدوء ولا استقرار إلا من خلال الإيمان بجدوى الالتزام بالعمل من أجل التنفيذ الحرفي لخريطة الطريق، والتسوية السياسية السلمية لهذا النزاع الذي طال أمده من ناحية، والذي كشفت عناصره، من ناحية أخرى، استحالة فرض أي من الطرفين لرؤيته من خلال استخدام القوة.

تؤمن مصر بأن التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية يجب أن تقوم على عناصر محددة تتمثل في: أولا، قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حرب عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛ ثانيا، توفير الأمن للدولتين والشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، من خلال إجراءات مُتفق عليها تحظى بموافقة الجانبين، دون فرض أو انعكاس لثقل سلطة الاحتلال والغزو.

إن هذه العناصر وتلك المبادئ والأطر التي تضمنتها خريطة الطريق تتطلب، لكي يتم تنفيذها، تمسك الجميع بها، والسعي ليس فقط من أجل توفير المناخ المناسب لها، بل أيضا بالسعي الجاد لتحقيقها. ولا شك أن إطلاق التهديدات بشأن كيفية تحقيق التسوية، أو الاستمرار في سياسات الاستيطان والمناورة المكشوفة بما هو شرعي أو غير شرعي من وجهة نظر حكومة إسرائيل – ونثق هنا أن المجتمع الدولي جميعه يؤكد عدم شرعية هذا الاستيطان – كلها مسائل يجب التوقف عنها. كذلك فمن المؤكد أن استمرار عملية بناء هذا الجدار العازل الذي يستهدف في حقيقته، ورغم كل الدعاوى والمزاعم، سلب الأراضي الفلسطينية، له، ولا شك، أثره التخريبي لهدف هذه التسوية المستهدفة.

نثق اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بأن أحد الأولويات الضرورية يجب أن تكون استعادة الثقة بين الأطراف كمدخل إلى تهيئة المناخ للتحرك نحو التسوية. من هنا، ومثلما قلنا، فإن وقف الاستيطان، والتوقف عن بناء الجدار، وتسهيل الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، ووقف أعمال العنف واستخدام القوة، كلها عناصر ضرورية لكي يستطيع المجتمع الدولي أن يشحذ همته ويمضي في الدفع نحو تنفيذ الآلية الكفيلة بتحقيق خريطة الطريق من خلال مفاوضات جادة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار مجلس الأمن الأخير ١٥١٥ (٢٠٠٣) المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ونأمل في سرعة تنفيذه وتمسك كل الأطراف به.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أعرب، باسم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، عن عميق مواساتنا لأسر من لقوا مصرعهم أثناء أعمال العنف الأخيرة. ونود، في الوقت ذاته، أن نعرب عن تقديرنا العميق للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولكل من أنفقوا الكثير من الوقت والجهد من أجل تسوية هذه المشكلة الخطيرة القائمة في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نود أن نكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء العنف المتواصل والاستخدام المفرط للقوة، الذي أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وإلى دمار لم يسبق له مثيل. ونحن نحث الأطراف المعنية على وقف العنف وجميع الأعمال التي قد تزيد من حدة التوتر. وثمة حاجة إلى ممارسة الطرفين أقصى درجات ضبط النفس، والمثابرة في المفاوضات وتسريع خطاها على الطريق المؤدي إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، على أساس خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وبالطبع مبدأ الأرض مقابل السلام.

مع مرور الوقت، أصبحت قضية فلسطين أكثر تعقدا، وعملية السلام تواجه الآن خطرا جسيما. وفي رأينا أن أفضل سبيل لإنهاء العنف قبل أن يزداد استفحالا، هو مساعدة الأطراف المهتمة على التحرك نحو اتفاق سلمي نهائي. وفي هذا السياق، نجدد نداءنا للمجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية، من أجل مواصلة بذل جهود سياسية ودبلوماسية لدعم وتشجيع المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية نهائية للصراع الحالي.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتؤكد من جديد دعمها الثابت للشعب الفلسطيني تحت قيادة الرئيس ياسر عرفات، في كفاحه في سبيل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، بما فيها حقه في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع سائر بلدان المنطقة.

ونعتقد أن الحوار – وليس المجابهة – هو الذي سيأتي بالسلام والأمن، وأن قضية فلسطين لا يمكن تسويتها إلا بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة، بالنسبة للمناقشة المتعلقة بالبند ٣٨ من جدول الأعمال.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الوثيقة A/INF/58/4/Rev.2، التي تتضمن برنامج العمل المنقح وجدول الجلسات العامة للجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والخمسين، قد صدرت صباح هذا اليوم ووزعت في قاعة الجمعية العامة.

أود أيضا أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في البنود المدرجة في الوثيقة A/INF/58/4/Rev.2 مفتوحة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.